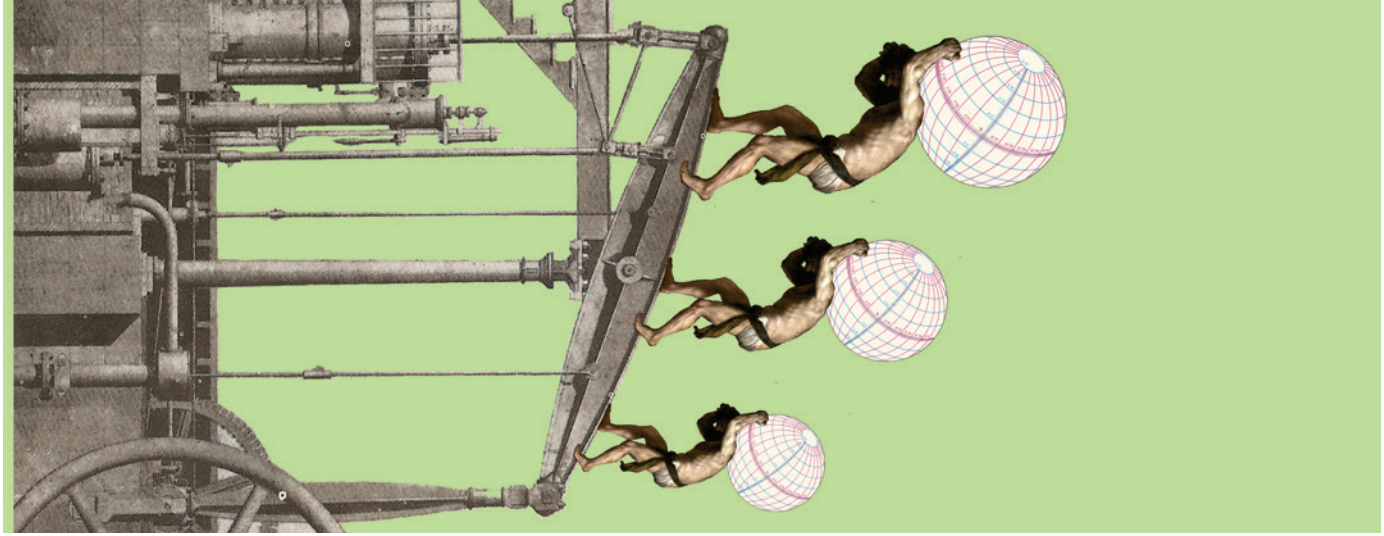

سياسة الموارد من أجل مستقبل عادل

مذكّرة من مؤسّسة هينرش بُل الألمانيّة

تحرير: مؤسسة هينرش بل 2014

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

سياسة الموارد من أجل مستقبل عادل

مؤسّسة هينرش بُل
سلسلة منشورات العدالة البيئية

العدد ٣٨

سياسة الموارد من أجل مستقبل عادل

مذكّرة من مؤسّسة هينرش بُل الألمانيّة

تحرير مؤسّسة هينرش بُل

عن الفنانة

ولدت آينس ماير سنة ١٩٨٢. درست الفنون الجميلة مع تركيز على التصوير والكتابة الإبداعيّة في براونشفايغ، ألمانيا، وباريس، فرنسا. تعيش وتعمل كفنّانة وصحفيّة في برلين، ألمانيا

نشرت تحت رخصة المشاع الإبداعي التالية:
http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0

نسب المصنّف - يجب عليك أن تنسب العمل بالطريقة التي يحدّدها المؤلّف أو المرخّص (ولكن ليس بأيّ طريقة توحي بتأييدهما لك أو لاستخدامك العمل). غير تجاريّ - لا يجوز لك استخدام هذا العمل لأغراض تجاريّة. منع الاشتقاق — إذا أجريت تعديلًا، أو غيّرت، أو بنيت على المادّة، لا يجوز لك توزيع المواد المعدّلة.

سياسة الموارد من أجل مستقبل عادل
مذكّرة من مؤسّسة هينرش بُل الألمانيّة
هذه المذكرة هي العدد ٣٨ من سلسلة منشورات العدالة البيئية

تحرير: مؤسسة هينرش بل ٢٠١٤
الترجمة للعربية والتدقيق اللغوي: كارول خوري

التصميم: Feinkost Designnetzwerk, C. Mawrodiew
(based on the original layout by blotto design)

تنفيذ النسخة العربية: أرجوان للتصميم والطباعة
صورة الغلاف: آينس ماير

المحتويات

تقديم	٦
قصّة هذه المذكّرة	٩
ملخّص والرسائل الأساسيّة في لمحة	١٢
١. الوفرة والإنصاف	١٦
٢. مسيّرات الضغط البيئيّ وعدم الإنصاف	٢٠
٣. لماذا الصعوبة في إيقاف هذه النزعات حتّى الآن؟	٢٣
٤. تأطير معياريّ لسياسة موارد عادلة ومستدامة	٣٤
٥. استراتيجيّات من أجل مستقبل عادل	٣٧
٦. ماذا بعد؟	٤٦

تقديم

من استخراج النفط الرمليّ في أمريكا الشماليّة والكنغو، إلى الشراء واسع النطاق للأراضي في آسيا وأفريقيا، ومن استثمار الصين في منطقة ميكونغ إلى التعدين وإنتاج الصويا في أمريكا اللاتينيّة – باتت 'حمّى الذهب' العالميّة حقيقة. غير أنّ مؤسّسة هينرش بُل، على غرار العديد من الشركاء، لا تذعن لهذه الحقيقة، لأنّها لا تفضي إلى توزيع عادل للعوائد – مثلما كان مأمولًا على نطاق واسع – أو إلى أيّ تقليص للفقر. على النقيض من ذلك، بتنا نلاحظ جميع ظواهر لعنة الموارد: تمركز الاقتصاد وقوّة السوق، وتدهور النظم الإيكولوجيّة، وتنامي عدم التساوي المجتمعيّ. لهذا، فنحن ندعم أفكارًا وتصوّرات مغايرة تمامًا لمستقبل منصف وإيكولوجيّ – إعادة صياغة عالميّة لسياسات الطاقة والسياسات الزراعيّة، أيّ سياسة موارد جديدة جوهريًّا. نحن نتضامن مع الشعوب التي تحمي نفسها ضدّ قمع حقوقها الديمقراطيّة وضدّ تدمير موارد سبل عيشها. نحن ندعم التحوّل الاجتماعيّ والإيكولوجيّ في أيّ مكان، هنا في ألمانيا وأوروبا، إلى النيجر، الجمهوريّة التشيكيّة والبلقان الغربيّ. نحن نروّج للتخفيض الشديد في استخدام الموارد، لمعايير ملزمة للشفافيّة والمساءلة للشركات الأوروبيّة. في نظرنا، الإيكولوجيا، الديمقراطيّة والإنصاف هي أجزاء متلازمة من وحدة كاملة.

بالتالي، فالسؤال المركزيّ لنا هو كيف يمكن تنظيم استخدام الموارد الطبيعيّة بحيث يحترم المحدوديّة الإيكولوجيّة لعالمنا، وفي ذات الوقت، يدعّم حقوق الانسان والديمقراطيّة. من أجل التقاط تنوّع وجهات النظر المناطقيّة حول هذا السؤال، أدرنا عملية حوار دوليّ بعنوان 'الإنصاف المواردي في عالم متناه' والتي رمنا من خلالها تسخير المعرفة والخبرة، خاصّة لدى الشباب، وذلك في الدول الشريكة لنا وفي ألمانيا وأوروبا.

هذه المذكّرة هي واحدة من مخرجات عملية الحوار هذه، وهي تصوغ إطار عمل معياريّ لعملنا المرتبط بسياسة الموارد، وتفصّل مجالات العمل وخيارات التدخّل. يستأهل هذا الاهتمام والنقاش والمزيد من التطوير في المناطق والبلدان ذات العلاقة. يجب أن يُنظر إلى هذه المذكّرة كواحد من المكوّنات الممكنة في إطار استراتيجيّة سياسة الموارد. إنّ عملية الحوار في مكاتبنا الأجنبيّة والشبكات الشريكة ما هي إلّا بداية انخراط مكثّف بتحدّيات سياسة الموارد، ما يعطي دلالة بالغة الأهميّة للمشاركة الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحماية وإنصاف الموارد. أودّ أن أشكر أولئك الزملاء في المكاتب الأجنبيّة الذين قاموا بترتيب ورشات عمل المستقبل المناطقيّة ويكونوا بهذا لعبوا دورًا أساسيًّا في النجاح الإجماليّ لهذا المشروع.

أثار انتباهي العدد الكبير للأناس الذين شاركوا على مدى العامين المنصرمين في العمليّة الإجماليّة،

وفي ورشات عمل المستقبل العشرة بمشاركة من ٢٩ دولة، كلّ هذا بهدف مشاركتنا في تبادل الأفكار والرؤى والتحليل. أوجّه شكري إلى المجلس الاستشاريّ لدعمه في استخلاص الأفكار العديدة والمعاونة في تركيبها. أكنّ أعظم التقدير إلى كريستين شيمنيتز وليلي فوهر. ففكرة هذه العمليّة الحواريّة كانت منهما، كما ونسّقتا وأشرفتا على التنفيذ منذ بداية العمليّة. لقد انخرطتا مع العديد من المشاركين في حلقات غير منتهية من الحوار والتغذية الراجعة حول المذكّرة. أنا متأكّدة أنّ النصّ النهائيّ سيلهم التفكير والفعل. أوجّه شكري الخاصّ إلى رالف غريس وأنيت كراوس. بصفته منسّق عام العمليّة وورشات عمل المستقبل وقمّة الموارد، قدّم رالف غريس مساهمة أساسيّة لنجاح العمليّة والورشات والقمّة، وخاصّة، لتحفيز واستمتاع المشاركين. أبقت أنيت كراوس قبضة واثقة على الجوانب الإداريّة والتنظيميّة والماليّة. أودّ أن أشكر أيضًا التالية أسماؤهم لمشاركتهم الفاعلة ومساهماتهم: جانين كوردوان، إنكا دوفيتس، آبي داركي، رامونا سيمون، لارا كاهال، وإنكا بوش.

باربرا أونموسيغ
رئيسة مؤسّسة هينرش بُل

شكر

نودّ أن نشكر التالية أسماؤهم لمساهماتهم وتعليقاتهم على مسودّات النسخ المختلفة لهذه المذكّرة:

أمل دبابسة، آنا دي بانغراسيو، أندريا بويس، آندرو إهلو، آكسل هارنيت - سيفرس، باربرا أونموسيغ، بيتزابيت يدل فال موريرو، كارلوس مونغ، كاثرين كلينك، شان رامي، كريستين موزير، سينتيا بارينهو، كورين ديك، ديفيد بارتيلت، دييفيا غوبتا، دوروكان دودو، إريك أوندورو، فريدريك نياو، جيتانيالي مور، هانس فيروليه، هايكه لوشمان، هايدي فيلدت، ياغودا مونيك، جيني فرانكو، يوهانا سيداو، يوتا كيل، كيت راوورث، كاتيا هويباخ، كاترين سايدل، كيماني سانكارا، كلثوم عمري، لينارت كومبير-شلاكيه، مايانا تايكسيارا، مايا غويبيل، ماليك فيركوفيك، ماريا سيسيليا ريفيس، مورين سانتوز، ماكس مارفيديه، مايكل بويزجين، منى دجاني، أوزغور غوربوز، بيناكي داس غوبتا، رايموند بلايشفيتس، ريكاردو غالفيز، صاموئيل نغويفو، سبستيان آينزوا أويرباخ، سيساي ميسغاناو، سونيتا مارين، زفينيا أوبيريندر، توماس فاتوير، أولي براند، وولفغانغ زاكس، زو تينغ، زوكيسوا كوتا.

قصّة هذه المذكّرة

«من خلال رؤية بديلة، نكشف مشاهد متعدّدة للعالم من منظور السكّان الأصليّين لأراضينا، والذين لم تكن الغابات والشمس والريح والماء بالنسبة إليهم موارد وإنّما عناصر أساسيّة للطبيعة والمنفعة المشتركة، وتعطي الحياة إلى النسيج المعقّد الذي ننتمي إليه. لهذا نشدّد على الحاجة إلى إعادة اختراع كلماتنا، من أجل تفكيك الخطاب السائد من خلال إعادة تشكيل علاقاتنا بالعالم المحيط بنا.»

إدغاردو غارسيا، ماريانا رايس، وروزاليا سولي
موفدو ورشة عمل المستقبل من المكسيك، أمريكا الوسطى والكاريبيّ

هذه المذكّرة هي نتاج عمليّة استمرّت عامين. من خلال المشروع الحواريّ 'الإنصاف المواردي في عالم متناه'، قامت مؤسّسة هينرش بُل بجمع شباب وشابات من ٢٩ بلدًا كانوا قد قاموا بدارسة قضايا الموارد في بلدانهم من خلال عشرة 'ورشات عمل المستقبل' في أمريكا اللاتينيّة، أوروبا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك تركيا)، جنوب الصحراء الأفريقيّة، وآسيا. أحضر موفودو كلّ ورشة عمل تجاربهم وخبراتهم وأفكارهم ورؤاهم إلى برلين حيث أمضوا يومين مع أعضاء فريق المؤسّسة الألمان والدوليّين، لنقاش هذه الأفكار وتطويرها. دعم هذه العملية مجلس استشاريّ مكوّن من أحد عشر عضوًا من البيئيّين المعروفين عالميًّا وخبراء حقوق الإنسان.

تهدف هذه المذكّرة إلى جميع أطراف النقاش المختلفة. لا يمكن لهذه المذكّرة أن تطمح لأن تكون قد مثّلت تمامًا التعقيدات الكبيرة والتنوّع اللذين ميّزا النقاشات المناطقيّة، غير أنّها، بالمقابل، عميقة التأثّر بمخرجات ورشات عمل المستقبل المناطقيّة، وبوجهات النظر المتباينة كثيرًا للوفود وآراء أعضاء المجلس الاستشاريّ. إنّها استخلاص واختيار ذاتيّ للمؤلّفَين الأساسيّين، وهي بالتالي لا تحاول بأيّ شكل أن تصوّر إجماعًا عالميًّا – الأمر غير الحاصل في واقع الأمر! تسعى المذكّرة إلى أن تكون خطوة أولى في استكشاف منظوريّة جديدة – واحدة من المنظوريّات العديدة الممكنة، منظوريّة قويّة الاتّصاف بخلفيّة المؤلّفَين الأوروبيّة. إنّها لا تقدّم استشرافًا حاسمًا، كما أنّها لا توفّر مخطّطًا أوّليًّا لكلّ بلد، أو منطقة، أو مجتمع. غير أنّها تضع مجموعة من المبادئ والأفكار لـ سياسة الموارد في مثلّث العدالة الاجتماعيّة-الاقتصاديّة والبيئيّة والديمقراطيّة، وذلك بمنظوريّة دوليّة – منظوريّة باتت الآن في حاجة ملحّة للترجمة والمعالجة والمناقشة في مختلف البلدان والمناطق.

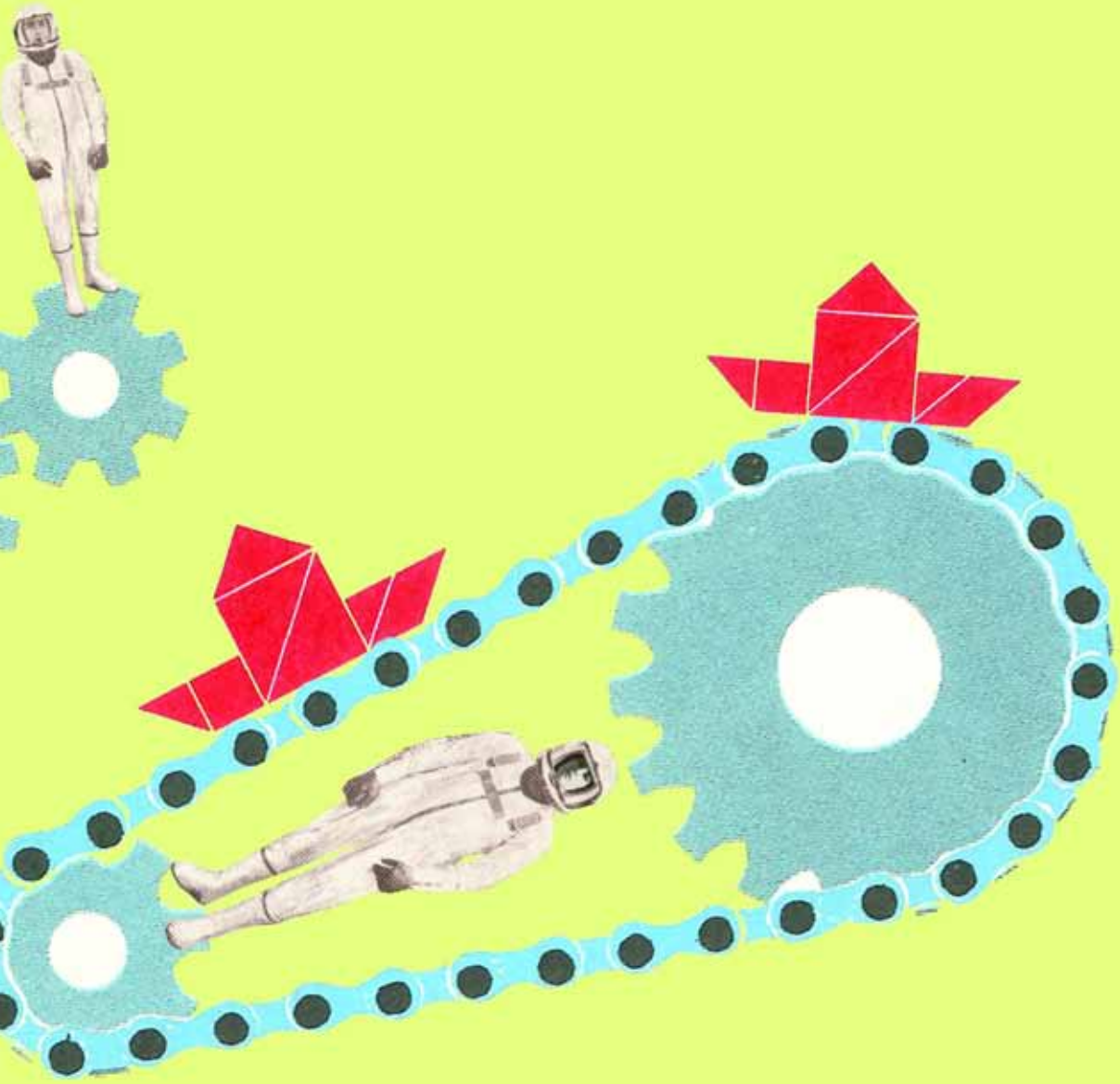

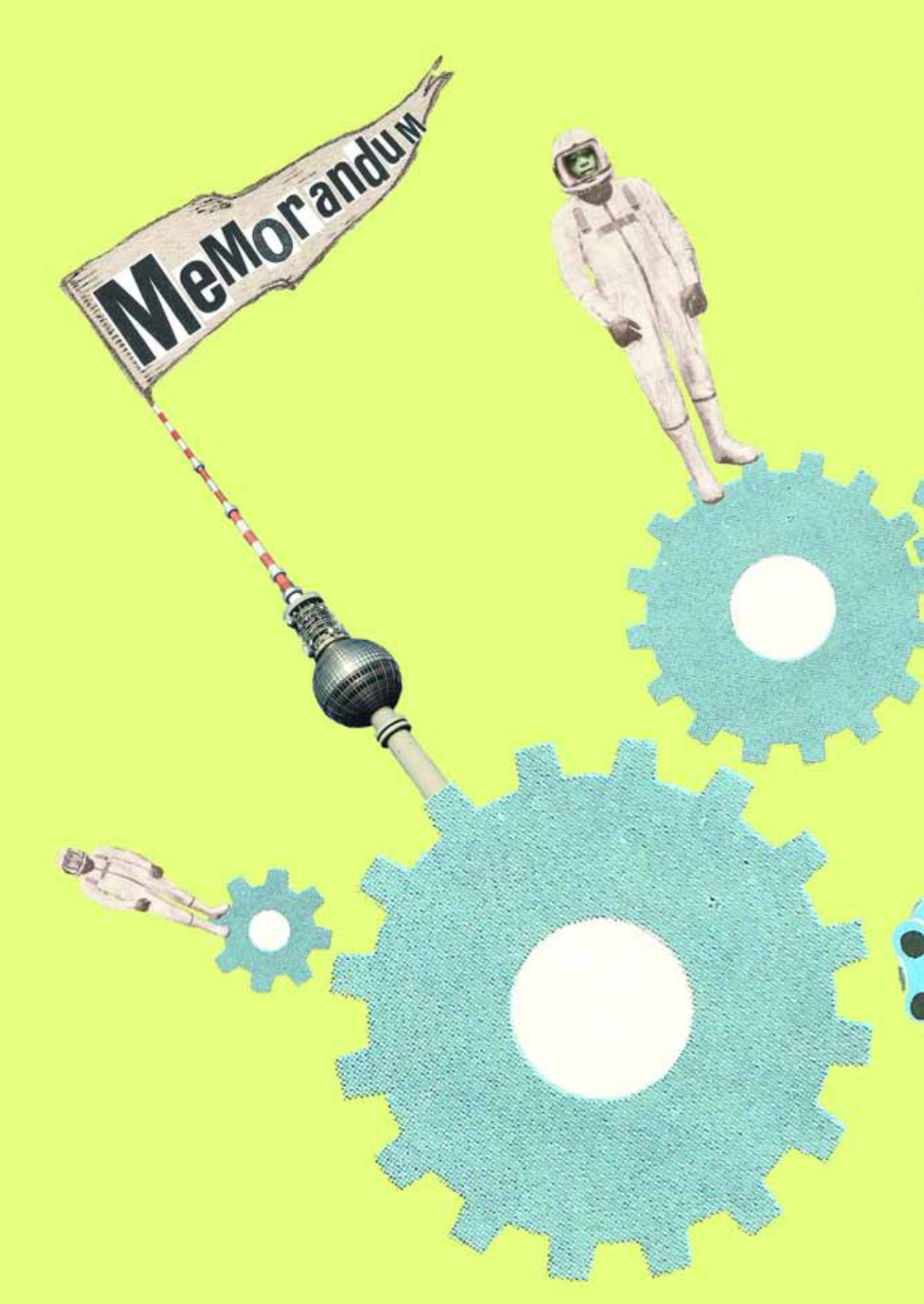
MeMorandum

ملخّص والرسائل الأساسيّة في لمحة

في هذه المذكّرة، يتمّ التعريف بنظريّة **سياسة الموارد** لتوفير عدسة تحليليّة وللتأثير بالاستراتيجيّات لتغيير من يسيطر ومن يستخدم الطبيعة وبأيّ طريقة. تقترح **سياسة الموارد** النظر إلى الصراعات الحاليّة حول استخدام الموارد كمجموعة معقّدة من التفاعلات بين الطبيعة، والإنسان، والمصالح، وعلاقات القوّة، والثقافات في مختلف **الأقاليم** (المحليّة، المناطقيّة، العالميّة). توفّر هذه المنظوريّة حلولًا تحمي حقوق الشعوب والطبيعة. إنّها تشكّك في عين نظريّة الطبيعة على أنّها مورد، وبالتالي تخلق الحريّة للتفكير باستراتيجيّات تحوّليّة.

تشمل المسيّرات الأساسيّة للإنهاك البيئيّ، وعدم الإنصاف وتقلّص الحيّزات الديمقراطيّة على:

١. **ثقة عميقة الترسّخ بقوة ونجاعة الأسواق** على تنظيم التبادل الاقتصاديّ بين الأفراد والأمم، مضافًا إليها ثقة بالتقدّم السياسيّ المعرّف بنموّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ. تخلق هذه الثقة بنى تحتيّة مؤسّسيّة وذهنيّة تؤدّي إلى **موللة[1] الطبيعة، وتطويق المشاعيات[2]** وتبرير الانتزاع المستمرّ لآخر الموارد.

٢. انخراط المؤسّسات التجاريّة الكبيرة (خاصّة أو مملوكة من الدولة) في قطاعات اقتصاديّة متباينة جدًّا في ذات الوقت، وكسب كميّة كبيرة من المال من خلال الإبقاء على النموذج الاستغلاليّ الحاليّ كما هو. **أصبحت هذه المؤسّسات التجارية كبيرة الحجم وشديدة القوة** لأن تُحكَم. إنّها، في الواقع، تشبه البنوك الدوليّة بمعنى أنّها 'أكبر من أن تفشل' – وبناء عليه أكبر من أن تُسجن، إجمالا.

٣. **يحمي نظام الحوكمة الاقتصاديّ للتجارة والاستثمار حقوق المستثمرين الكبار وليس حقوق الشعب أو البيئة**، في حين يعامَل النظام العالميّ 'الآخر' أيّ نظام حقوق الإنسان والقانون البيئيّ الدوليّ تحت تفويض الأمم المتّحدة، يعامَل كأنّه 'قانون لين'. تقع بنى الحوكمة الاقتصاديّة، الخاصّة منها والعامّة، في قبضة مصالح نخب الشركات الاحتكاريّة والنخب السياسيّة من أجل أن تخدم إجماعًا عالميًّا يعتمد على المزيد من استخراج والمتاجرة بالموارد – إنّه **«الإجماع السلعيّ»**.

توفّر هذه المذكّرة منظوريّة جديدة تجمع بشكل لا مفرّ منه بين الديمقراطيّة والإيكولوجيا وحقوق الإنسان، وتفرد **ثلاث طرق أساسية للتقدّم** والتي يمكنها أن تشكّل أساسًا لـ **سياسة الموارد العادلة والمستدامة**.

أ. صون حقوق الشعب والطبيعة فوق الأسواق والمكاسب وتمكين الشعب من المطالبة والمحافظة على حقوقه؛

١ موللة: اشتقاق لغويّ لمقابلة كلمة financialization - المترجمة

٢ مشاعيّات: commons - المترجمة

ب. وقف تمركّز القوّة وإعادة إلى أيدي الشعب الوصول إلى والسيطرة على الموارد الطبيعيّة ورأس المال المالي والتكنولوجيّات؛

ت. تحويل الإنتاج والاستهلاك وسبل العيش تجاه العدالة الاجتماعيّة-الإيكولوجيّة.

بما أنّ الصراعات وبنى القوّة لها خصوصيّة عالية مرتبطة بالمستويين الوطنيّ والمحلّيّ القائمة ضمنهما. فهذه المذكّرة تستطيع أن توفّر بعض الأفكار للسياق الدوليّ فقط. سيترتّب على كلّ منطقة أن تحدّد أيّة مقاربة هي الأفضل لمعالجة التحدّيات الخاصّة وأيّة تحالفات هي التي تحتاجها كلّ منطقة من أجل المضيّ قدمًا في المقاربة المختارة.

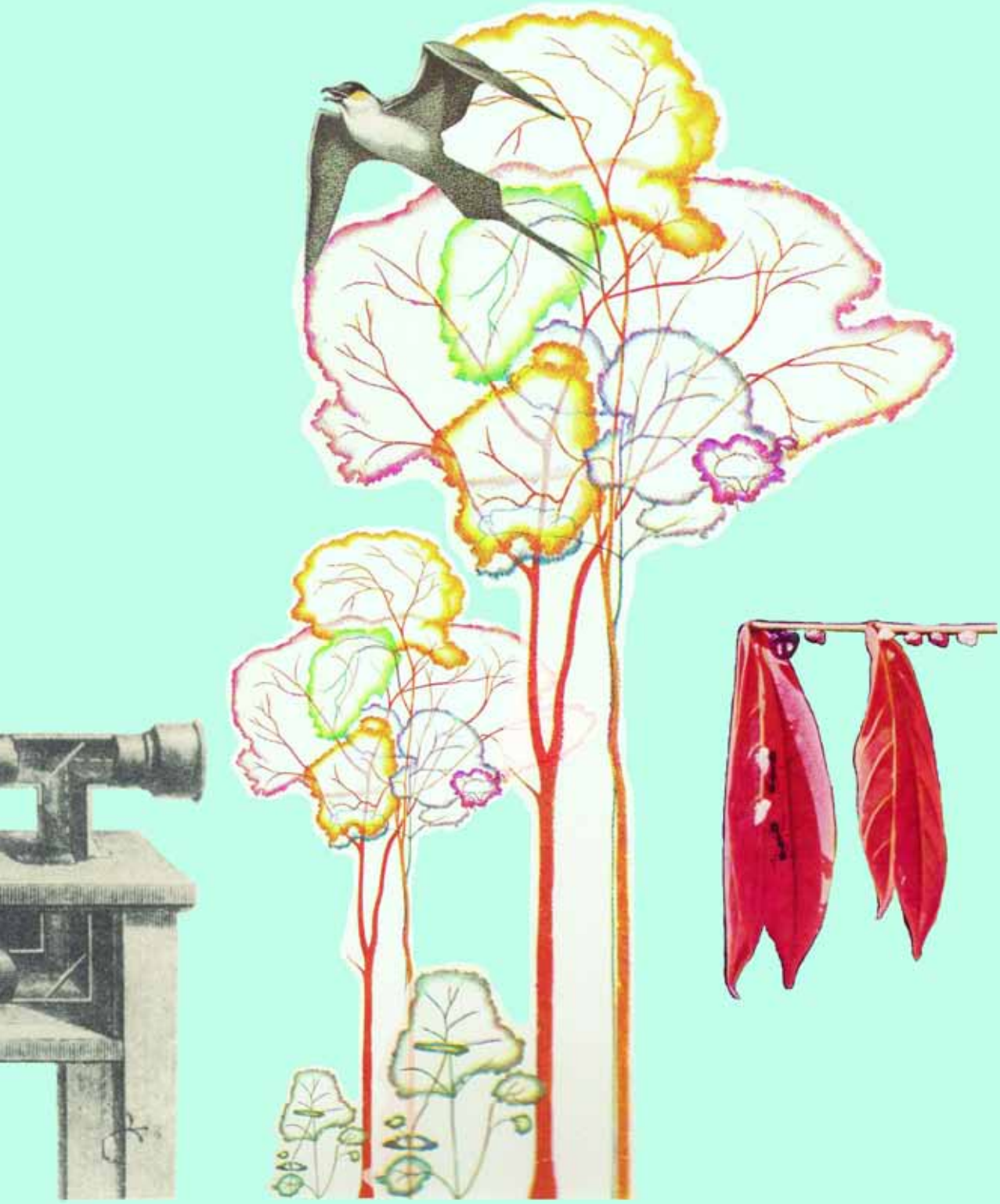

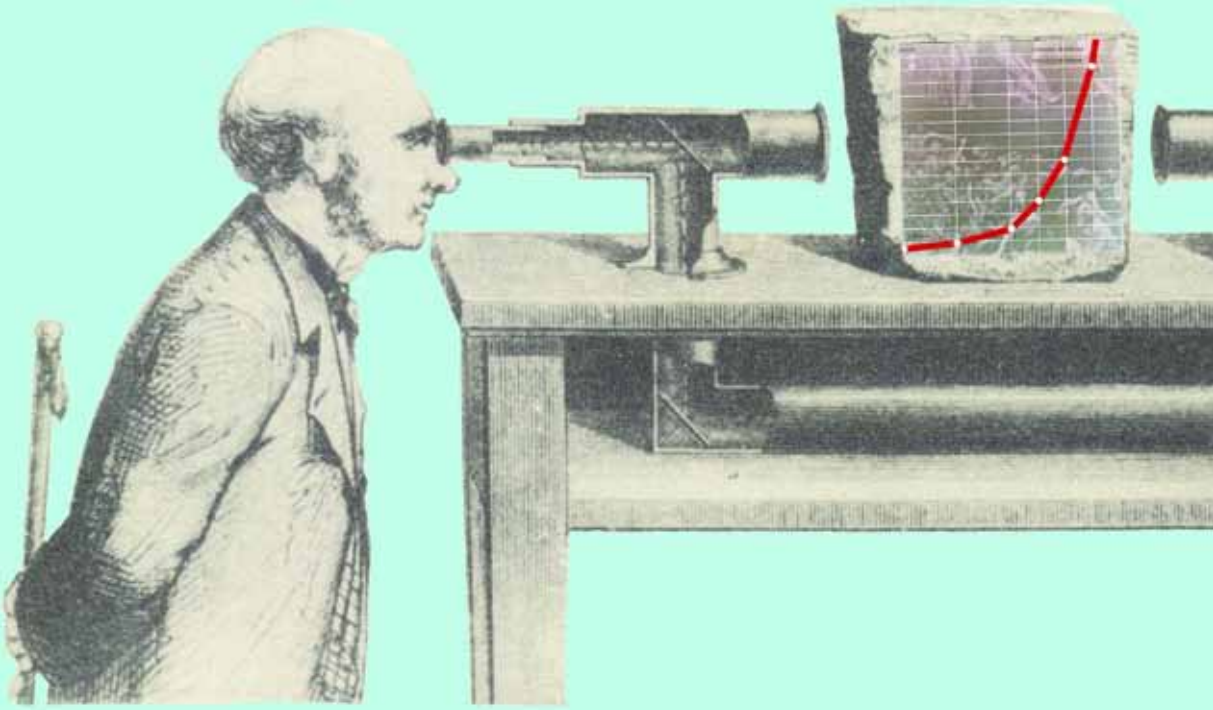

١. الوفرة والإنصاف

هل قرأت الأخبار اليوم؟ اعتمادًا على في أيّ دول العالم أنت متواجد، فربما رأيت قصصًا عن حقول النفط الجديدة في البرازيل، أو مناطق التعدين الجديدة في المكسيك، أو تطوّرات الصخر النفطيّ في الأردن، أو استغلال النفط الرمليّ في كندا، أو استثمارات الأراضي الجديدة في إثيوبيا، أو تدمير الغابات العتيقة في الهند، أو مزارع زيت النخيل الجديدة في ماليزيا أو تطوّرات الوقود الحيويّ في الاتّحاد الأوروبيّ. بغضّ النظر عن موقعك، فإنّ قصص استخراج الموارد الطبيعيّة تزداد بشكل جليّ في التغطية الإعلاميّة في أيامنا هذه.

توحي هذه القصص أنّه فقط بواسطة استخراج المزيد من الموارد يمكن للعالم أن يحقّق النموّ الاقتصاديّ وبالتالي أن يكون قادرًا على الازدهار ومحاربة الفقر. بما أنّ الموارد الطبيعيّة تعتبر نادرة، فالنموّ الاقتصاديّ ونموذج التنمية السائد اليوم لا يمكنهما الاستمرار إلّا باستعمال أكثر نجاعة لهذه الموارد. إنّ طفرة الدورة السلعيّة المتمثّلة في الطلب العالي والأسعار المرتفعة قد غذّت في الحقيقة النموّ الاقتصاديّ وساعدت في رفع آلاف الناس من براثن الفقر في العديد من الدول. الحقّ في التنمية هو حقّ ثمين، لكنّه أيضًا حقّ مثير للنزاع: أيّ مسار للتنمية، من أجل مَن، وبأيّ ثمن؟ لهؤلاء الذين استثناهم النموذج الحاليّ، فإنّ القصّة الإنسانيّة وراء العناوين البارزة هي قصّة الكوارث الطبيعيّة، آثار التغيّر المناخيّ، الفقر، الجوع وعدم التساوي، الفساد، البطالة والمزيد من أشكال التوظيف غير الثابت، والهجرة.

من الدارج أن لا يتمّ التعبير أو حتّى فهم ما هو المشترك بين معظم أشكال استخراج الموارد: تجاهل ملاءة النظام الإيكولوجيّ وحقوق الإنسان؛ فيتمّ تقويض الشعوب والتضحية بحقوق الإنسان من أجل منظومة اقتصاديّة تعمل ليس من أجل غالبيّة الناس أو الكوكب.

تقدّم هذه المذكّرة منظوريّة جديدة لكيفيّة النظر إلى العلاقة بين البشر والطبيعة. في سبيل هذا الأمر، تتحدّى المذكّرة بعض الافتراضات الأساسيّة لاقتصادات الاتّجاه السائد. على النقيض من الافتراض السائد، فالطبيعة بحدّ ذاتها ليست ندرة. إنّ لها قدرة كبيرة على التجدّد، وإعادة الإنتاج وتجديد البنى والأنظمة والعمليّات. فمن منظور بيولوجيّ، فالطبيعة وفرة. المشكلة ليست الطبيعة، وإنّما المشكلة هي علاقة الإنسان بالطبيعة. لقد بات الآن النظر إلى الطبيعة من منظوريّات اقتصاديّة نيوكلاسيكيّة (اقتصادات تقليديّة محدّثة) ضيّقة هو القاعدة أو المقياس للعديد من المجتمعات. بهكذا نظرة، لا يصبح مرئيًّا سوى الحصص المنفردة من الطبيعة وقيمتها النقديّة،وبالتالي تحويلها إلى 'موارد'. بعض من هذه الموارد هو متجدّد، في حين أنّ سواها ليس كذلك – على الأقلّ ليس وفق القياس الزمنيّ البشريّ. إذًا، الطبيعة ليست ندرة وإنّما هي تحت ضغط ناجم عن الطريقة المكثّفة لكيف يقوم البشر باستعمال وتلويث وتدمير الطبيعة.

لم يتمّ تطبيق مفهوم الندرة على الطبيعة فقط وإنّما تمّ تجذيره في العديد من الثقافات وأنماط المعيشة

والطموحات. إنّ المعارك على الموارد المحدودة واقعة فعلًا بين المجتمعات. غير أنّ حيازة المزيد لا يعني تلقائيًّا الغنى أو السعادة. لقد أصبح التموّن المتواصل المرافق للخوف من التخلّف في السباق التنافسيّ لتأمين حصّة الشخص يؤثّر على رفاه الناس وعلى العلاقات الاجتماعيّة. إنّ مقولة تيم جاكسون بأنّنا بتنا „مقتنعين بأن نصرف مالًا ليس بحوزتنا على أشياء لا نحتاج إليها لنخلق انطباعات لن تدوم لدى أناس لا نعبأ بأمرهم"[٣] تلتقط بحذق نمط الحياة الغربيّ الذي بات يُرى، من قبل العديد من الناس حول العالم، على أنّه النمط الطبيعيّ.

يوجد فارق بين استغلال الموارد الطبيعيّة وبين الاستخدام المستدام للطبيعة لتأمين حقوق الإنسان وسبل العيش ومستوى كريم للحياة. جزء من هذا الفارق هو احترام أولئك الذين يعانون من الاستغلال، واحترام الطبيعة، واحترام الأجيال القادمة. هل الغابات هي مواقع لاستخراج الأخشاب، أم مواقع حفظ النظم الإيكولوجيّة، أم موائل للناس؟ هل الأراضي الخصبة هي أساس الأمن الغذائيّ وسبل العيش وحوض غنيّ للتنوّع البيولوجيّ أم هي أصول شحيحة للإنتاج الزراعيّ وبالتالي حُوّلت بسهولة إلى أصول للمضاربة؟ حين تُعتبر الطبيعة موردًا، سيبدو دائمًا أنّها شحيحة.

إنّ العالم اليوم هو مكان بالغ الظلم حيث يعيش عدد صغير من الناس أنماط حياة تستلزم عدّة كواكب لو أنّ جميع سكّان الأرض اتبّعوا هذا النمط من الحياة، في حين أنّ معظم الناس لا يستطيعون الوصول إلى الموارد التي يحتاجون من أجل البقاء وسدّ احتياجاتهم الأساسيّة. إنّ منظوريّة الندرة قد أخلّت توازن عالمنا. لن نتمكّن من خلق الإنصاف إلّا إذا تجرّأنا أن نعيد الربط بين الاستدامة الإيكولوجيّة، والعدالة الاجتماعيّة، والديمقراطيّة.

في هذه المذكّرة، يتمّ التعريف بنظريّة **سياسة الموارد** لتوفير عدسة تحليليّة وللتأثير بالاستراتيجيّات لتغيير من يسيطر ومن يستخدم الطبيعة وبأيّ طريقة. تقترح سياسة الموارد النظر إلى الصراعات الحاليّة حول استخدام الموارد كمجموعة معقّدة من التفاعلات بين الطبيعة، والإنسان، والمصالح، وعلاقات القوّة، والثقافات في مختلف **الأقاليم** (المحليّة، المناطقيّة، العالميّة). توفّر هذه المنظوريّة حلولًا تحمي حقوق الشعوب والطبيعة. إنّها تشكّك في عين نظريّة الطبيعة على أنّها مورد، وبالتالي تخلق الحريّة للتفكير باستراتيجيّات تحوّليّة.

٣ المصدر: http://www.ted.com/speakers/tim_jackson

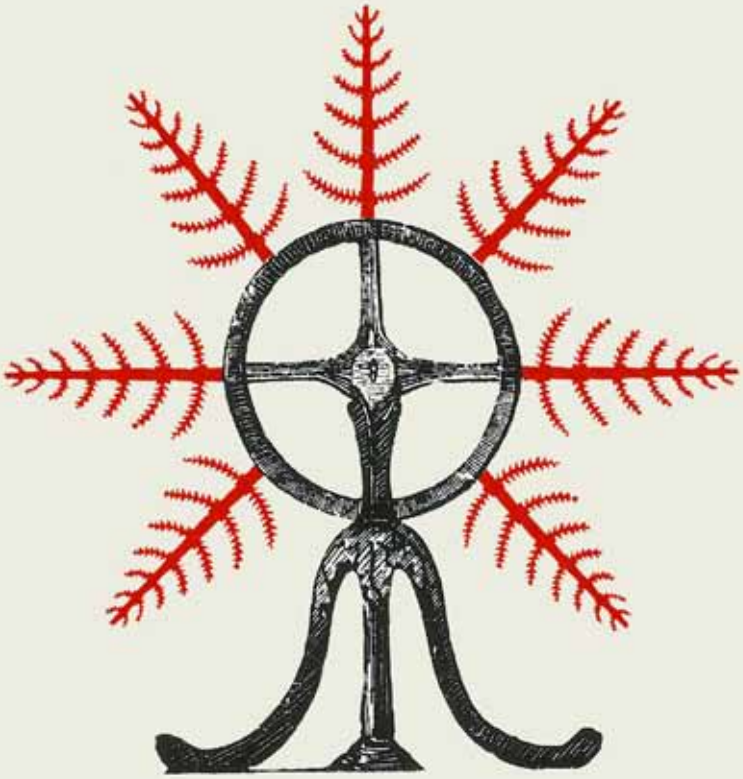

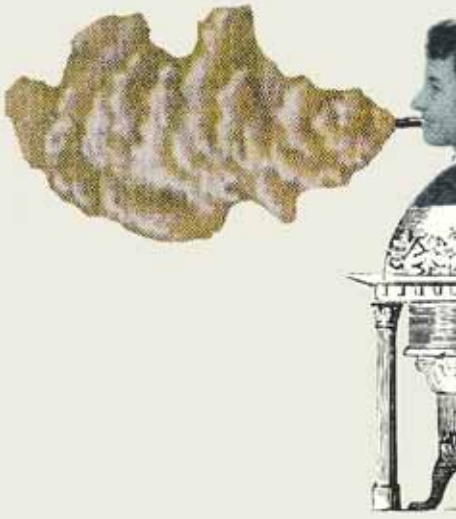

٢. مُسيّرات الضغط البيئيّ وعدم الإنصاف

تكثر في كلّ مكان وفي كلّ اليوم البراهين على النموذج الاقتصاديّ السائد غير المستدام والجائر.تقدّم الدراسات عن حساسيّة النظام الإيكولوجيّ دليلًا وافيًا على عدم توافقيّة النموّ الاقتصاديّ المتواصل مع دورات إعادة التجديد وإعادة الإنتاج الطبيعيّة. كما ويوجد ما هو أكثر من دليل كافٍ على انتهاكات حقوق الإنسان الناجّة عن الاستغلال المفرط والاستعمال الجائر للموارد. غير أنّ المؤسّسات القائمة، بالسياسات والقوانين والأنظمة التي تتبنّاها والسياسة التي تحدّد شكل التدخّل، لا تسعى حاليًّا إلى وقف هذه التوجّهات. العكس هو الصحيح: لقد شهدت السنوات القليلة المنصرمة بعدًا جديدًا من الاستحواذ على الموارد العالميّة، بعدًا يكثّف الضغط العالي أصلًا على الطبيعة وحقوق الإنسان.

أ. الظلم الإيكولوجيّ: كوكب غير متوازن

ينتهك البشر العديد من نقاط المخاطرة البيئيّة في وقت واحد وبتسارع متزايد. التدمير الناجّ هو جزئيًّا غير قابل للعكس وفي غالب الأحيان يحصل في مناطق لم تكن قد مسّتها التدخّلات البشريّة قبلا. لا يكتفي البشر ببثّ المزيد من غازات الدفيئة في الغلاف الجويّ، والتي من الممكن أن يتمّ امتصاصها، وإنّما يقومون أيضًا بانتهاك نقاط مخاطرة إيكولوجيّة أخرى. إنّ فقدان التنوّع البيولوجيّ ودورات النيتروجين هما اثنان من 'الحدود الكوكبيّة' التي يتمّ الآن تجاوزها — سواء على المستوى العالميّ، وأيضًا في العديد من الحالات على المستويين المحلّيّ والعالميّ. تجاوز نقاط التوازن هذه يعني تغيّرات على رفاه البشريّة لا يمكن التنبّؤ بها. لقد بدأ العلماء للتوّ توقّع كيف ترتبط المخاطر البيئيّة فيما بينها. يمكن لنقاط انزلاق النظام الكوكبيّ أن تكون أقرب بكثير ممّا يعتقد حاليًّا.

إنّ الموارد الأحفوريّة التي تغذّي أنظمة الإنتاج الراهنة هي موارد محدودة ودورات إعادة إنتاجها أبعد بكثير من المقاييس الزمنيّة البشريّة. ينطبق الأمر ذاته على الأراضي الخصبة الممكنة الاستعمال لإنتاج إمّا الغذاء، أو الوقود والألياف — والتي تتمّ خسارتها على نطاق دراميّ يومًا بيوم دون ملاحظة العامّة.

ب. الظلم الاجتماعيّ-الاقتصاديّ: توزيع غير عادل ووصول غير متكافئ

إذا ما تمّ التركيز على البعد الإيكولوجيّ للاستهلاك العالميّ المتنامي، فسيسهل إغفال إحدى الحقائق الهامّة: ما زال هناك حول العالم مليارات من الناس يستخدمون أقلّ بكثير من 'حصّتهم العادلة' في الموارد الطبيعيّة والقدرة على تخزين الكربون. مليارات من الناس حول العالم لا يحصلون على مياه نظيفة للشرب، أو الطاقة، أو الطعام والغذاء الكافيين، أو الخدمات الصحيّة الأساسيّة. النوع الاجتماعيّ،

العمر، العرق، الانتماء الإثنيّ وغيرها من العوامل الاجتماعيّة هامّة في تحديد الوصول، والتوزيع، والقوّة. يعطي النظام الأبويّ النساء القليل من القوّة في اتّخاذ القرار، في حين تتعرّض حقوق الأطفال وحقوق الأجيال القادمة للاعتداء وليس لهم قول في القرارات التي تحدّد مستقبلهم وسبل عيشهم.

في الوقت الذي تقوم فيه الحدود الكوكبيّة بترسيم الحدود الطبيعيّة لكوكب الأرض، تقوم حقوق الإنسان والاحتياجات الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأساسيّة بتعريف الأساس الأدنى. تنصّ المادّة ٢٥ من الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان على:

«لكلّ شخص الحقّ في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهيّة له ولأسرته، ويتضمّن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبيّة وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة، وله الحقّ في تأمين معيشته في حالات البطالة والمرض والعجز والترمّل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته.»

هذا ما قامت الدول بالتوقيع عليه وهذا ما يجب أن يحاسَبوا وفقه. النظم الاقتصاديّة، وأساليب العيش، وأنماط الاستهلاك، والثقافات يجب أن لا تقوّض هذا الهدف المشترك.

على المستوى العالميّ، بالرغم من أنّ التفاوت في الناتج المحلّيّ الإجماليّ بين الدول يتقلّص قليلًا، إلّا أنّ عدم التكافؤ بين الدول يزداد. باستثناء أمريكا اللاتينيّة، فإنّ معامل جيني (Gini)، الذي يقيس توزيع الدخل في المجتمع، يتطوّر سلبيًّا في جميع أنحاء العالم. الفجوة بين الذين لديهم والذين ليس-لديهم لا تتّسع فقط وإنّما باتت أكثر تعقيدًا. تستهلك نخبة صغيرة، وإن أضحت عالميّة، أكثر بكثير من حصّتها العادلة. تنمو الطبقة الوسطى العالميّة (والتي لا يوجد تعريف عالميّ لها متّفق عليه) من حيث الأعداد الإجماليّة، إلّا أنّ حصّتها من التعداد السكّاني العالميّ تنمو نموًّا طفيفًا فقط. بالكاد يمكن لمعظم الدول الأفريقيّة – مناطق بتعداد سكّاني كبير –أن تشارك في هذا التوجّه. أمر واحد واضح: فشل النموذج الاقتصاديّ الحاليّ مع الملايين والملايين من الناس وينتهك حقوقهم الإنسانيّة في سبيل خدمة مطالب الطبقات الوسطى المدنيّة المتزايدة عدديًّا. يصعب الدفاع عن الحقّ في التنمية في ظلّ نظام يعيد إنتاج عدم التكافؤ والتدمير البيئيّ يومًا بعد يوم. يمكن الدفاع عن هذا الحقّ، فقط من خلال إعادة تعريف مسارات التنمية، وأنماط الإنتاج، وسبل العيش، والتضامن العالميّ.

ج. الافتقار إلى الديمقراطيّة الحقيقيّة: ظلم إجرائيّ، عدم إنصاف ماديّ، وأصوات غير متساوية

تُخضِع الثورات السياسيّة في العديد من الدول حول العالم الأنظمة السياسيّة للتحوّل – مؤدّية إلى المزيد من الحقوق والمزيد من المشاركة في بعض الحالات في حين في العديد غيرها فإنّ الحيّزات لاتّخاذ القرارات ديمقراطيًّا وللمشاركة تتقلّص بسرعة. قامت في السنوات الأخيرة العديد من الدول بتعديل القانون لكبح مشاركة المجتمع المدنيّ. إضافة إلى ذلك، إنّ مشاركة المجتمع المدنيّ

ليست فقط مقيّدة قانونًا من قبل الدولة، بل كثيرًا ما تمّ انتهاك الحقوق المدنيّة في الحالات التي على الأقلّ مذكورة فيها هذه الحقوق في القانون: ممثّلو المجتمع المدنيّ، الناشطون البيئيّون، محامو حقوق المرأة وقادة المجتمعات المحلّيّة. كلّ هؤلاء يتمّ اضطهادهم وتهديدهم وفي بعض الأحيان قتلهم – بالرغم من حقيقة أنّ حكوماتهم وقّعت على المعاهدات الدوليّة ولديها قوانين وطنيّة ملزمة وجب تطبيقها.

إنّ النظم الإيكولوجيّة ونظم المعرفة غير المملوكة من القطاع الخاصّ أو العام، والتي بالتالي غير خاضعة وغير مسيطر عليها من قبل اقتصاد السوق هي نظم مهدّدة إمّا بالاستنزاف أو بالمحاصرة بمنطق السوق. المشاعيّات – ليس فقط شيئًا أو موردًا مشتركًا، وإنّما أيضًا التفاعلات الاجتماعيّة والقواعد والمؤسّسات التي توجّه استعمال المشاعيّات وتوزيعها بشكل مستدام وعادل – تقع تحت ضغط هائل. هذا يقوّض سبل عيش أولئك الذين يعتمدون على المشاعيّات ويدافعون عنها.

علاوة على ذلك، يتمّ تكثيف المزيد والمزيد من القوّة في أيدي القلّة القليلة من الناس والشركات. ينطبق هذا بدقّة خاصّة في حالة قطاع الموارد الطبيعيّة (التعدين، النفط والغاز، والزراعة)، وأيضًا في حالة القطاع الماليّ، أو في حالة القطاعات المعتمدة على الموارد مثل الكيمياء، والمواصلات والاتّصالات، لتسميّة القليل من الأمثلة. في موازاة القوّة الاقتصاديّة والماليّة تأتي القوّة السياسيّة – وفي أحوال كثيرة الفساد. تجعل هذه الحالة أيّ مقاومة أو تغيير إيجابيّ بالغة التحدّي. بات السباق للسيطرة على الموارد الطبيعيّة في أوجه، ولا يروق كثيرًا لنخب السياسة والشركات أن تتنازل عن قوّتها ومنفعتها الشخصيّة.

٣. لماذا الصعوبة في إيقاف هذه النزعات حتّى الآن؟

تؤشّر جميع الحقائق والأرقام المتوفّرة إلى مواضع الخطأ وإلى أسباب احتياج المجتمع العالميّ إلى تغيير المسار. من 'تقييم النظام البيئيّ للألفيّة لسنة ٢٠٠٥' إلى 'تقارير التقييم الصادرة عن الهيئة الحكوميّة الدوليّة المعنيّة بتغيّر المناخ' (IPCC)، من 'التقييم الدوليّ للمعرفة والعلوم والتكنولوجيا الزراعيّة الموجّهة لأغراض التنمية' (IAASTD) إلى تقارير 'اللجنة الدوليّة للمصادر' (IRP)، ومن 'حالة انعدام الأمن الغذائيّ في العالم' الصادر عن منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة (FAO) إلى 'تقرير الفقر الريفيّ' الصادر عن الصندوق الدوليّ للتنمية الزراعيّة (IFAD) – ثبت أنّ البحث الأكاديميّ دقيق وشامل. يمكن للمرء أن يميّز آثار التغيّر المناخيّ، وتآكل التربة، وفقدان التنوّع البيولوجيّ، والافتقار إلى جودة المياه، وعدم التكافؤ الاجتماعيّ، والإخفاقات الحكوميّة – في بعض الحالات حتّى التكلفة الاقتصاديّة للمجتمعات المختلفة والفاعليّة السياسيّة قد تمّ احتسابها.

لكن، تبقى الفجوة بين المعرفة والفعل (التطبيق) كبيرة. وعليه، في الوقت الذي ربّما يكون فيه قد ارتفع الوعي في بعض أجزاء المجتمع، إلّا أنّ النزعات العامّة لم توقف. على النقيض من ذلك – كما وصف أعلاه – فإنّ تدهور النظام الإيكولوجيّ يزداد وانتهاكات حقوق الإنسان تتوسّع. من الواضح أنّ هذا ليس نتيجة لنقص المعرفة حول التأثيرات السلبيّة الاجتماعيّة والبيئيّة. إنّه بالأحرى نتيجة نقص الإرادة السياسيّة، ونتيجة المصالح الماديّة المكتسبة، وتأصّل عميق للممارسات السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة غير المستدامة.

يوجد العديد من الأسباب الجذريّة للنظام الضعيف الذي تترجم إلى مسار اعتماديّات هدّام، وهي أيضًا أسباب رئيسة وراء عدم القدرة على حلّ المشاكل المحدّدة أعلاه. لا بدّ من معالجة هذه الأسباب الجذريّة في سبيل خلق رؤى سياسيّة جديدة، تحالفات وحلول. تقترح هذه المذكّرة أن يتمّ اعتبار السببين الجذريّين المتشابكين المسببين للأزمة القائمة هما أوّلًا، ثقة عميقة بالنموّ وبالأسواق الليبراليّة؛ وثانيًا، تركيز القوّة. سيصبح ممكنًا عندئذ إدراك أنّ هيكليّة الحوكمة الاقتصاديّة الراهنة إنّما هي جُلٌّ مؤسّسيّ لهذين السببين.

«بالرغم من وجود معرفة أكبر من أيّ وقت سبق حول الاعتماديّة المتبادلة العالميّة والحدود الكوكبيّة، إلّا أنّ صنّاع القرارات، شأنهم شأن الأفراد، هم أبعد ما يكون عن أن يتحرّكوا للتصرّف والعمل. بالنظر إلى عالم السياسة، يمكن للمرء أن يلاحظ، في سياسات الموارد، نقصًا مذهلًا للإرادة وأيضًا للقوّة لحماية المصالح الاجتماعيّة والإيكولوجيّة – على المستويين الوطنيّ والدوليّ.»

كاثرين كلينك ولينارت كومبر-شلاكيه
موفدو ورشة عمل المستقبل من ألمانيا

أ. ثقة عميقة بالأسواق الليبراليّة وبالنموّ

في الحقبة الراهنة من الرأسمالية المالية يوجد ثقة عميقة التجذّر بقدرة وجاعة الأسواق على تنظيم التبادل الاقتصاديّ بين الأفراد والأمم، وبنمو الناتج المحلّيّ الإجماليّ كمؤشر سائد على الأداء الاقتصاديّ والسياسيّ. تخلق هذه المعتقدات بنى تحتية مؤسّسية وذهنية تستحث أدوات جديدة لمواءمة الطبيعة وللدفع باتّجاه تطويق ما تبقى من المشاعيات. ما ينشأ هو استحواذ متسارع للموارد الأخيرة.

يتبادل الناس السلع والخدمات. فتكون الأسواق هي واحدة من طرق هيكلة هذا التبادل. يوجد القليل الذي يمكن انتقاده طالما تحترم الأسواق المعايير الاجتماعيّة والبيئيّة. وطالما تخدم غالبيّة المشاركين ولا تقوّض الأشكال الأخرى من التبادل ومن التفاعلات الاجتماعيّة مثل تلك التي في النظام المبنيّ على المشاعيّات. هذه المثاليّة بعيدة كلّ البعد عن واقع الأسواق العالميّة. الأسواق التي نجاهد فقط من أجل النموّ والمكسب لا تخدم احتياجات المجتمع. إنّها تخدم المصالح المتزايدة للخاصّة واحتكار القلّة.

واحدة من المشاكل الكبيرة هي أنّ الاقتصاد الرأسماليّ الحديث معتمد بنيويًّا على النموّ الاقتصاديّ من أجل استقراره. حين يتراجع النموّ، يهلع السياسيّون. يبدو الجواب الفوريّ في تخفيف تنظيم السوق أو تنظيم العمالة أو غيرها من المعايير الاجتماعيّة أو البيئيّة من أجل تحفيز استثمار ونموّ جديدين. في خضمّ هذا الجدل، يسهل تهميش أولئك الذين يسعون إلى التفكير بطريقة غير تقليديّة وبما يتجاوز النموّ والأسواق. يوجد هناك محاولات قليلة جدًّا لتدريب نخبة أكاديميّة ناقدة يمكنها أن تكون قادرة على التشكيك بتعويذة السوق. من المدهش مدى حصانة الثقة العميقة بالأسواق الليبراليّة وبالنموّ في أجزاء كبيرة من المجتمعات الغربيّة وبين صنّاع قرار هذه المجتمعات، بالرغم من أنّ دولًا عديدة في ذلك الجزء من العالم اختبرت التبعات الحادّة لفشل الأسواق — ضمن مجتمعاتهم ذاتها وفي علاقتهم بالدول المجاورة.

تسير الثقة بالأسواق جنبًا إلى جنب مع الثقة بالنموّ الاقتصاديّ. يُعرَّف النموّ وفق الناتج المحلّيّ الإجماليّ كشرط مسبق ضروريّ للتقدّم، إلى جانب معدّلات البطالة، يؤخذ النموّ كمؤشّر نجاح للقرارات السياسيّة. تختلف الأنماط الناجمة عن أقصَدَة[٤] السياسة التي تعتبر هذا التقدّم مقياسًا من نظام سياسيّ إلى آخر، ولكنّها إجمالًا تؤدّي إلى نكران الحدود الكوكبيّة والقيم المعياريّة، وتؤدّي إلى الحاجة إلى حلول عالميّة وإلى الديمقراطيّة. في بعض الحالات، على سبيل المثال في أفريقيا، يمكنها أن تأخذ شكل 'داء العملقة' - الاعتماد على مشاريع بنية تحتيّة عملاقة من أجل 'التنمية' دون التفكير بالمتاح من البدائل غير المركزيّة وصغيرة الامتداد والمستدامة.

هذا لا يعني، بأيّ شكل من الأشكال، أنّ اقتصادات محدّدة أو أجزاء منها يجب أن لا تنمو. سوف يستمرّ النموّ الاقتصاديّ في أن يكون ضروريًّا لانتشال الناس من الفقر في العديد من دول العالم. للبعض، سيحتاج النموّ الاقتصاديّ إلى أن يكون نوعًا مختلفًا تمامًا من النموّ. وللبعض الآخر سيكون هناك حاجة إلى نهاية طريق الرفاهيّة المعتمدة على النموّ — الحالتان تقرّان بالحدود الكوكبيّة.

النموّ ليس فقط مفهوم من مفاهيم الاقتصادات الوطنيّة، إنّه أيضًا جزء ورزمة من حياة معظم الناس. التنافس يخرّب الصداقات، ضغط الوقت يقوّض العائلة والحياة الاجتماعيّة، الضغط والإنهاك هما مترادفات لعلّة النظام الذي يجبر على المنافسة والأداء.

٤ أقصَدَة: اشتقاق لغويّ لمقابلة كلمة economization - المترجمة

منذ منتصف السبعينيّات، أظهرت الرأسماليّة علامات وصولها إلى الحدّ الأقصى من تراكم رأس المال. لطالما كان الجواب هو الرأسماليّة الماليّة، ما أدّى في النهاية إلى أزمة سنة ٢٠٠٨. المستثمرون الذين يبحثون عن فئات أصول جديدة ينظرون إلى الطبيعة وسلعها وخدماتها كسوق جديد وبالتالي أصبح بالإمكان الآن ملاحظة نزعة جديدة من مولّلة الطبيعة.

يبدو أنّ السعي وراء مقاييس تنظيميّة مباشرة مثل حدود قصوى لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ومعايير بيئيّة واجتماعيّة أكثر صرامة لتقليل استهلاك الموارد الطبيعيّة ولحماية العمّال، أصبح موضة قديمة، خاصّة بوجود الاقتصادات المتأثّرة بالأزمة في حالة قلق من أنّ مثل هذه الأنظمة المباشرة يمكن أن تعيق الاستثمار والتجارة. وبما أنّ الأساليب القديمة قد فقدت مصداقيّتها، فإنّ بعض الحكومات، والمنظّمات غير الحكوميّة، والاقتصاديّين والمؤسّسات الدوليّة مثل برنامج الأمم المتّحدة للبيئة (UNEP) والبنك الدوليّ، تدفع الآن باتّجاه مقاربة جديدة، استنادًا إلى وجهة نظر القائلة إنّ الطبيعة توفّر 'خدمات النظام الإيكولوجيّ'. بهذه الطريقة، يتمّ نقل عبء التعامل مع المجازفة البيئيّة إلى القطاع الخاصّ.

ضمن هذا النموذج (برادايم) الجديد، ينظر إلى الوقاية الإيكولوجيّة على أنّها ضرورة وفرصة تجاريّة معًا. يقول بافان سوخديف، وهو المؤلّف الرئيسّ لدراسة 'اقتصادات النظم الإيكولوجيّة والتنوّع البيولوجيّ' (The Economics of Ecosystems and Biodiversity study (TEEB)) والتي تهدف إلى إظهار الأثر الاقتصاديّ للتدهور البيئيّ: "نستعمل الطبيعة لأنّها قيّمة، لكنّنا نخسرها لأنّها مجّانيّة".

«واحدة من العقبات الأكثر صلة بالموضوع هي المركزيّة التي اكتسبها السوق في مجتمعاتنا في العقود الماضيّة. السوق، بتصرّفه كأنّه مَثَل ماقبلي للتنسيق الاجتماعيّ، وأثناء سماحه بوصوليّة متزايدة إلى الاستهلاك التكديسيّ لطبقاتنا الوسطى، وسّع السوق أيضًا الضغط على الموارد الطبيعيّة وأعطى أفضليّة لـ 'الفردانيّة' واسعة الانتشار، مؤدّيًا إلى فقدان أشكال التضامن القديمة بين المجموعات الاجتماعيّة المختلفة.»

ماليك فيركوفيك، ريكاربدو ألبرتو غالفيز كاراسكو، ماريا سيسيليا ريفز بيتزابيت موريرو، آنا دي بانغراشيو، مايانا تايكزيريا، سينثيا بارنهو
موفدو ورشة عمل المستقبل من كونو سوور (المخروط الجنوبيّ في أمريكا الجنوبيّة)

تكمن خطورة تلك المنظوريّة في مدى سهولة كيف يؤدّي المبدأ الهامّ 'الملوّث يدفع' إلى خصخصة وتطويق المشاعيّات، مثلما يؤدّي أيضًا إلى مولّلة الطبيعة – أي تحويل الطبيعة إلى سلع يمكن المتجارة بها – ما من شأنه أن يسمح باستمرار 'العمل كالمعتاد' من خلال تحويل المسؤوليّة عن سوء التصرّف إلى مكان آخر. من الذي يقرّر بشأن قيمة الطبيعة؟ ضمن مثل هذه الأقصَدَة للطبيعة، تميل الشركات إلى الاستفادة القصوى من الدمار المسموح قانونًا بدلًا من التقليل منه. من خلال السماح لأولئك الذين يملكون المال بدفع ما يلزم لتنفيذ رغبتهم، نقوّض، في الواقع، ليس فقط التشريعات الصارمة وإنّما أيضًا ديمقراطيّتنا بحدّ ذاتها.

لا يوجد سعر حقّ للطبيعة، إلّا أنّه يوجد قيمة متّفق عليها سياسيًّا – وذاك يتطلّب نقاشًا مجتمعيًّا. ستصل المجتمعات الضعيفة في تطبيق التشريعات، على الأغلب، إلى حلول غير عادلة. على سبيل المثال، تمكّن لوبي تجارة الزراعة البرازيليّ القويّ من دفع الحكومة إلى الموافقة على قانون الغابات الجديد، والذي

يستخدم أدوات معتمدة على السوق من أجل منح المنتجين الزراعيّين المزيد من الالتفاف على صون الغابات. النتيجة: ملّاك الأراضي الذين أزالوا كمّية من الغطاء النباتيّ أكثر من المسموح بها قانونًا يستطيعون الآن – بدل أن يعيدوا الغابات التي تمّ قطعها بطريقة غير قانونيّة – إعادة الامتثال للقانون من خلال شراء ائتمانات تعويضيّة من خلال 'ريو دي جانيور للمقايضة الخضراء' المسمّاه بولسا فيردي ((Rio de Janeiro Green Exchange (Bolsa Verde حيث يعرض أولئك الذين لديهم ما يفوق الحدّ الأدنى للغطاء النباتيّ ما لهم من 'فائض' من الأرض المحميّة.

مع مثل هذه البنى التحتيّة الذهنيّة والثقافيّة، فإنّه يصعب إيقاف السباق على الموارد الأخيرة – النفط الرمليّ، والغاز الصخريّ، ومعادن البحار العميقة، و'الأرض الهامشيّة'، وموارد القطب الشماليّ.

ب. تركيز القوّة

تنخرط المؤسّسات التجاريّة (الخاصّة والمملوكة من الدولة)، في ذات الوقت، في قطاعات اقتصاديّة كبيرة الاختلاف وتكسب أموالًا طائلة من خلال الإبقاء على نموذج الاستغلال الحاليّ كما هو. أصبحت هذه المؤسّسات التجاريّة كبيرة جدًّا وقويّة جدًّا لأن تُحكَم. هي، في الواقع، مثل البنوك الدوليّة من حيث إنّها 'أكبر من أن تفشل' – وبالتالي في العديد من الحالات أكبر من أن تُسجن.

إنّ الاعتقاد الراسخ بضرورة تنظيم الأسواق ومنع الاحتكارات لضمان الحرّيات المدنيّة الفرديّة ولكبح القوّة الاقتصاديّة، كان قد خبا منذ سنوات الثمانينيّات في الولايات المتّحدة الأمريكيّة (ولكن أيضًا في أماكن أخرى) وذلك باسم النجاعة والفعاليّة. قيل للناس أنّ بإمكان الشركات الأكبر أن توفّر السلع للمستهلكين بجودة أعلى وأسعار أقلّ (= نجاعة أكبر). لم يتبيّن فقط أنّ هذا غير صحيح (ارتفعت الأسعار وتباطأ الابتكار وفُقدت الوظائف) وأنّه تحفيز للعولمة، بل شكّل أيضًا علامة بداية الفهم الجديد لهدف قانون يقاوم تجميع الرساميل: أسعار أُقلّ للمستهلكين وليس كبح القوّة. كانت الآثار السلبيّة على الإنصاف المجتمعيّ والديمقراطيّة كبيرة جدًّا وما يزال أثرها محسوسًا حتّى اليوم.

إنّ تبعات تمركز قوّة الشركات على الديمقراطيّة متشعّبة. إحدى المشاكل الأساسيّة هي غياب الحدّ الفاصل الواضح بين صنّاع القرار السياسيّ وصنّاع القرار الاقتصاديّ. يوجد هناك نقص شفافيّة واسع الانتشار حول طبيعة ومدى تبوّء صنّاع القرار السياسيّ مناصب في المؤسّسات التجاريّة الخاصّة أو المملوكة من الدولة. هذه السريّة لا تولّد فقط فرصًا للسرقة والفساد وإنّما يمكنها أيضًا أن تخلق نزاعات مصالح: من الصعب جدًّ أن تتعقّب المقاصد وراء بعض القرارات حين يتبوّأ السياسيّون عدّة وظائف احترافيّة في قطاع الصناعة.

تبلغ المشكلة ذروتها حين تكون المؤسّسات التجاريّة العظمى، من جميع أنحاء العالم، مملوكة (ولو جزئيًّا) من قبل الدولة (مثلا: بريتيش بيتروليوم (BP)، آرامكو السعوديّة، فاتينفول (Vattenfall)، غازبروم (Gazprom) أو حيث تقوم الحكومات ومثّلو الحكومات، بكلّ بساطة، بنهب الثروة التي تخصّ جميع الناس، وذلك لمنفعتهم الشخصيّة. أمّا الحكومات الأخرى التي تعتمد بقوّة على الموارد الطبيعيّة وعلى التجارة بمخرجاتها، فتقوم بصرف هذه العوائد لصالح الرفاهيّة الاجتماعيّة والتعليم (مثلًا الأرجنتين، فنزويلا، بوليفيا، الإكوادور)، وبالتالي تضعف أو حتّى تخمد القلاقل الاجتماعيّة والمظاهرات المناهضة للتبعات الإيكولوجيّة لهذا الاستنزاف البيئيّ.

«بالرغم من أنّ الموارد الطبيعيّة حول هذه المجتمعات عادة ما تكون أهمّ الأصول الاقتصاديّة لها، إلّا أنّ هذه المجتمعات، في أحوال كثيرة، تكون محدودة الحقّ في استعمال مواردها الطبيعيّة. وفي الحالات التي نالت فيها هذه المجتمعات ملكيّة أو وصولًا آمنًا للموارد الطبيعيّة، فمن الممكن أن تتمّ إعاقتها بسبب المستويات غير الكافية من الاستثمار العامّ، أو السياسات غير الملائمة، أو المنافسة من الشركات غير المقيّدة بالأنظمة. غالبًا ما تدّعي الحكومة، وغيرها من المصالح القويّة، الوصول الحصريّ لهذه الموارد وللمنافع المتأتّية من هذه الموارد. الفساد وسوء الإدارة هما مشكلتان طويلتا الأمد، والآن، أصبح هناك أيضًا نزعة اكتساب على الأراضي من قبل المستثمرين الأجانب لأغراض زراعيّة».

دينما نوينيه
موفد ورشة عمل المستقبل من نيجيريا

من المشاكل الأخرى أنّ الحكومات غالبًا ما تكون لديها مصالح قصيرة المدى لاتّخاذ قرارات تصبّ في صالح المؤسّسات التجاريّة الكبيرة، ويأتي ذلك تحت شعار خلق فرص العمل وما يرافقه من رخاء وازدهار. من منظور سياسيّ قاصر، فإنّ بعض جوانب العدالة الكونيّة والعدالة العابرة للأجيال، ومن ضمنها حقوق الإنسان، غير مجزية – الوظائف هي العملة الأساسيّة التي يبحث عنها السياسيّون. على هذا الصعيد، لا تبلي الشركات المملوكة من الدول في الاقتصادات الناشئة بلاء أفضل من منافساتها في القطاع الخاصّ.

ضمن العديد من الحقول الأخرى، واحد من المجالات الجديدة التي تشهد الدمار والتبعات الخطيرة لتمركز قوّة الشركات الاحتكاريّة هو 'الاقتصاد البيولوجيّ' (bioeconomy). هذا المفهوم هو حول النيّة إلى تحويل الاقتصاد بطريقة مستدامة من خلال استبدال الوقود الأحفوريّ بمورد آخر أصله من الطاقة المتجدّدة. حاليًّا، يتمّ هذا بشكل واسع في قطاع صناعة الأدويّة والكيمياء، غير أنّه بالإمكان ملاحظة بعض التطوّر الشبيه في قطاع الطاقة والمواصلات أيضًا. هذه الحاجة الجديدة هي مسيّر هامّ لجعل الزراعة الصناعيّة مدرّة للربح. إنّ استخدام الأراضي، والمياه، والأسمدة والمبيدات، يتزايد بشكل كبير.

إنّ أخطر جانب للجدل المتعلّق بالاقتصاد البيولوجيّ هو الادّعاء بأنّ كلّ شيء يمكنه الاستمرار كما كان – أصل المورد فقط هو الذي يجب استبداله. عالميًّا، ما لا يزيد عن حفنة يد من الشركات الاحتكاريّة القويّة جدًّا (مثلًا بي إي إس إف (BASF)، باير (Bayer)، دوو (Dow)، دو بون (DuPont)، سينجينتا (Syngenta)، مونسانتو (Monsanto) هي التي تقود أجندة الاقتصاد البيولوجيّ، وذلك من خلال، على سبيل المثال، شراء الشركات المبتدئة الصغيرة بهدف السيطرة على الموارد (الكتلة الحيويّة، الأرض، الموارد الجينيّة) والتكنولوجيّات (البيولوجيا التركيبيّة، تكنولوجيا النانو، الهندسة الجيولوجيّة) المطلوبة للسيطرة على إنتاجنا الصناعيّ في المستقبل.

«الموارد الطبيعيّة هي ملك لكلّ كامبوديّ، وكلّ واحد منّا له الحقّ في معرفة كم تتقاضى الحكومة، وكم تدفع الحكومة. تحتاج الحكومة أن تعرف مخاوفنا واقتراحاتنا من أجل أن تتمكّن من إدارة الموارد الطبيعيّة بنجاعة أكبر لصالحنا جميعًا. «

شان رامي
موفد ورشة عمل المستقبل من جنوب شرق آسيا والصين

ج. (كلّ) الحوكمة الاقتصاديّة الجبّارة: إندماج الثقة العميقة بالأسواق وبالنموّ بتحقّق مصالح الشركات الاتّحاديّة

يحمي نظام الحوكمة الاقتصادية للتجارة والاستثمار حقوق المستثمرين الكبار وليس حقوق الناس أو البيئة. في حين يعتبر النظام العالميّ 'الآخر'، ذاك المتعلق بحقوق الإنسان وقانون البيئة العالميّ تحت تفويض الأمم المتحدة، 'قانونًا لينًا'. فتصبح بنى الحوكمة الاقتصادية الخاصّة أو العامة في قبضة مصالح نخب الشركات الاتحادية ونخب السياسة، وذلك لخدمة إجماع عالميّ يعتمد على المزيد من استخراج والتجارة بالموارد– إنه 'الإجماع السلعيّ'.

في الوقت الذي تبدو فيه معظم أنظمة الحوكمة متعدّدة الأطراف محدودة الأثر إلى أبعد حدّ، تأخذ الاتّفاقيّات الدوليّة مظهر الإلزام العالي حين يتعلّق الأمر بالتجارة والاستثمار متعدّد الأطراف أو ثنائيّه. إنّ لدى منظّمة التجارة العالميّة صلاحيّة معاقبة الدول الأعضاء إذا لم تحترم هذه الدول قوانين المنظّمة. بالإضافة إلى ذلك، تنهي العديد من الدول اتّفاقيّات التجارة ثنائية الأطراف، الأمر الذي يعطي جوانب أضافيّة لأنظمة منظّمة التجارة العالميّة.

بما أنّ صلب طبيعة اتّفاقيّات التجارة الحرّة هو تذليل أيّة عوائق أمام التجارة، فهذا له تبعات بعيدة المدى على مختلف السياسات على المستوى الوطنيّ. حاليًّا، لا يوجد آليّة رقابة أو تقييم لما إذا كانت التطوّرات الناجمة عن اتّفاقيّات التجارة الحرّة والاستثمار تشكّل تهديدًا لحقوق الإنسان أو للعدالة البيئيّة أو للعدالة الإجرائيّة في دولة أو منطقة ما. إنّما يوجد، من ناحية أخرى، إمكانات قليلة للأفراد والمجتمعات للمطالبة، عبر المحكمة، بحقوقهم في الموارد، والأقاليم، وأراضي الأجداد، والموارد الجينيّة.

«بما أنّ قضية الموارد هي قضية متعدّدة المستويات، وتؤثّر على مجموعات مختلفة من الناس بطرق مختلفة، يمكن للمقاربة أن تقصي تلقائيًّا القضايا التي تهمّ أفقر الفقراء.»

شول بوننغ، ناو آي أي مين

موفدا ورشة عمل المستقبل من جنوب شرق آسيا والصين

تجعل 'آليّة تسوية النزاع بين المستثمر والدولة' الحقائق أكثر تعقيدًا، وهذه الآليّة هي بند في بعض اتّفاقيّات التجارة والاستثمار ثنائيّة الأطراف والذي يضمن للمستثمر الحقّ في تحريك دعوى قضائيّة لتسوية نزاع ضدّ حكومة البلد المضيف إذا ما تغيّرت الأوضاع السياسيّة بطريقة تؤدّي إلى تقليص الأرباح المتوقّعة للمستثمر. يمكن للمرء أن يتخيّل كيف يمكن للتغيّر البيئيّ أو رعاية الحيوان، أو قوانين الصحّة أن تندرج تحت آليّة النزاع هذه. بالتالي، بعد توقيع مثل هذه الاتّفاقيّات، ستكبح دعاوى المستثمر ضدّ الدولة قدرة الحكومات المحلّيّة على تمرير تشريعات الصحّة العامّة أو تشريعات حماية البيئة التي تؤثّر على الاستثمار. أضف إلى ذلك أنّ التحكيم عادة ما يجري بسريّة، ويقوم به محامون تجاريّون منحازون، كونهم يتقاضون من الأطراف المتنازِعة، وغير مساءلين من قبل الشعب. تخدم هذه أداة بوضوح مصالح الشركات الاتّحاديّة الكبيرة وليس مصالح المؤسّسات الصغيرة أو متوسّطة الحجم أو تلك المملوكة من العائلات.

اليوم. يحافظ القليل من الناس على أيّ أمل بأنّ معاهدات الأمم المتّحدة، مثل اتّفاقيّة الأمم المتّحدة الإطاريّة بشأن تغيّر المناخ (UNFCCC) والاتّفاقيّة المتعلّقة بالتنوّع البيولوجيّ (UNCBD) واتّفاقيّة الأمم المتّحدة لمكافحة التصحّر (UNCCD)، يمكنها أن تتجنّب الاحتباس الحراريّ، وفقدان التنوّع الحيويّ، ونضوب التربة الزراعيّة والماء. إنّ الأمم المتّحدة هي مجموع أعضائها، ومن المزعج والمنذر إدراك أنّه من الوارد تمامًا أن نفشل اليوم في حمل الحكومات على توقيع الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨.

في الوقت الذي يتباطأ فيه تطوّر القوانين العالميّة ومتعدّدة الأطراف لتعزيز حقوق الإنسان العالميّة وقانون البيئة، يقوم اللاعبون العالميّون في القطاعين الخاصّ والعامّ بترتيب نظام حوكمة على شكل شراكات خاصّة-عامّة والتي يتمّ ترويجها من خلال أندية مثل مجموعة الـ ٢٠ (G20) أو مجموعة بريكس (BRICS) يتعاون هذان الناديان عن قرب مع الشركات الاتّحاديّة الكبيرة (مثلًا بي ٢٠ (B20) في سياق قمم مجموعة الـ ٢٠). يوجد أيضًا شركاء آخرون كبنوك الاستثمار الخاصّة أو بنوك التنمية متعدّدة الأطراف، مثلًا من خلال نادي تمويل التنمية الدوليّ (IDFC).

«في حين أنّ لدى معظم الدول في المنطقة [أفريقيا الجنوبيّة] سياسات وتشريعات تحكم إدارة الموارد الطبيعيّة، من الصائب الإشارة إلى أنّ هذه السياسات إما قديمة وفيها العديد من الفجوات التي تسمح بالفساد، أو قويّة وغير ملتَزم بها».

إيدفاس مكانداوايرِ، أويان هووب، تافادزفا كوفهيا، وزوكيزوا كوتا
موفدو ورشة عمل المستقبل من أفريقيا الجنوبيّة

يبدو أنّ مجموعة الـ ٢٠ أكثر شموليّة من مجموعة الدول الصناعيّة السبع أو الثماني. ويمكن للفرد أن يتخيّل أنّ مجموعة بريكس يمكنها أن تنتهج أجندة أكثر مواتاة للبيئة مقارنة بالقوى الصناعيّة القديمة. تُوحِّد هذه النوادي وتجمع بين الدول الأعضاء المنفردة ذات المصالح الـ (جيو) سياسيّة المختلفة. في الوقت الذي تخفي فيه هذه النوادي تباينات واسعة حين يتعلّق الأمر بالقوّة الاقتصاديّة والسياسيّة؛ إلّا أنّ أعضاء هذه النوادي يتشاركون في الموقف المتمثّل في عدم استعدادهم لوضع حدود للاستحواذ المستمرّ على الموارد. بل على العكس تمامًا، يقوم هؤلاء الأعضاء في سعيهم إلى تأمين الموارد بتقويض حقوق الإنسان مثلما يقوّضون المعايير البيئيّة والاجتماعيّة التي تمّ الاتّفاق عليها ضمن نظام الأمم المتّحدة متعدّد الأطراف. يجب أن لا يكون هذا الإدراك مفاجئًا بما أنّ النخب السياسيّة ونخب الشركات اتّفقتا على شيء واحد على مستوى العالم: المزيد من استخراج واستخدام الموارد (السلع) والتجارة بها بهدف الربح والنموّ. هذا النوع من 'الإجماع السلعيّ' مداه العالم.

٤. تأطير معياريّ لسياسة موارد عادلة ومستدامة

سياسة الموارد تنظر إلى مَن يتحكّم ويستخدم الطبيعة وبأيّة طريقة. الإجابات معقّدة ومليئة بالتناقضات. البنى المؤسّسيّة، والقوّة، والمعرفة، والمقياس والزمن، هي جميعها عوامل ضمنيّة هامّة. ما يوازيها أهميّة هي الوكالة البشريّة (بمنظوريّات متناقضة) والتفاعلات بين الاستراتيجيّات السياسيّة للمجموعات واللاعبين المتنافسين. يوجد هناك ثلاثة مبادئ أساسيّة هامّة والتي تستطيع سويًّا أن تساعد في خلق الإنصاف المواردي:

الإنصاف الإيكولوجيّ: يوجد مخاطر ونقاط انزلاق حين يتعلّق الأمر بكميّة الضغط الذي يستطيع كوكبنا أن يحتمل من دون الإيذاء برفاهيّة البشريّة. يجب احترام هذه المخاطر ونقاط الانزلاق على جميع المستويات (من المحلّيّ إلى العالميّ) في تداخلها بعضها ببعض من أجل أن نحمي الثروة والقدرات المُرونيّة للنظم الإيكولوجيّة من أجل الأجيال الحاليّة والقادمة.

الإنصاف الاجتماعيّ: من أجل البقاء، يحتاج الناس الطبيعةَ والتنوّع الحيويّ وقدرة الطبيعة على إعادة الإنتاج. من أجل حماية حقوق الإنسان وتلبية الاحتياجات الأساسيّة وتأمين الرفاهيّة لكلّ انسان، نحتاج إلى توزيع مختلف للوصول إلى الموارد والتحكّم بها واستخدامها (بين الدول والشعوب، الأعمار، النوع الاجتماعيّ، الأجيال، إلخ). الطريقة المنصفة لاستخدام الماء، والغابات، والمعرفة، والبذور، والمعلومات، على سبيل التعداد لا الحصر، هي في ضمان أنّ استخدام الفرد لهذه الموارد لا يقيّد الاستخدام المحتمل لأيّ شخص آخر لهذه الموارد، ولا يؤدّي حتّى إلى استنزاف هذه الموارد ذاتها. هذا يتضمّن الاستخدام العادل لكلّ ما لا يخصّ شخصًا واحدًا. إنه متعلّق باحترام مبدأ 'شخص واحد – حصّة واحدة'، خاصّة فيما يتعلّق بالمشاعيّات العالميّة. لتحقيق هذا، يتطلّب الأمر الثقة والعلاقات الاجتماعيّة القويّة ضمن المجتمعات وما بين الأفراد.

الديمقراطيّة: كلّ فرد يتأثّر، أو من الممكن أن يتأثّر، بقرار ما، يجب أن يكون هذا الفرد جزءًا من عملية صنع ذاك القرار. النوع الاجتماعيّ، والعمر، والعرق، والطبقة، والأصل، والتوجّه الجنسيّ، و(عدم) القدرة الجسديّة والذهنيّة، جميعها يجب أن لا تحدّد ما إذا كنّا نملك أو لا نملك القوّة لنقرّر. غير أنّ ما يشكّل أساس الديمقراطيّة ليس مجرّد مجموعة أدوات مفيدة وإجراءات المشاركة. الديمقراطيّة الحقيقيّة تضع مقياسًا أعلى بكثير وتشمل الإدراك الكامل لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب (بما فيها القائمة على المادّة)، والإنصاف والعدالة.

هذه المبادئ الثلاثة جميعها مرتبطة ومتفاعلة بقوّة بعضها ببعض. حين الممارسة، يشكّل الاحترام الحقّ لمبادئ للإنصاف المواردي الثلاثة جميعًا تحدّيًا. على سبيل المثال: المشاركة التامّة على المستوى المحلّيّ لا يؤدّي بالضرورة إلى قرارات تحترم الحدود الكوكبيّة العالميّة. ما يتمّ اقتراحه هنا بالمقابل هو أن تؤخذ هذه المبادئ الثلاثة بالحسبان حين البحث عن حلول وأن يتمّ وضع إطار سياسة ممكّنة على كلّ مستوى من مستويات صنع القرار.

يوجد عدد لا متناهٍ من الرؤى الممكنة لمستقبل أفضل. في الحقيقة، إنّ مجرّد تعدادهم يشكّل تحدّيًا هائلا. حالما توضع هذه الرؤى على الورق، ستكون هشّة وضعيفة لأنّها أبدًا لن تكون كاملة. لكن بإمكانها في بعض الأحيان أن تساعدنا أن نحلم قليلا. تخيّلوا فقط لو أُخِذت المبادئ الموصوفة أعلاه مأخذ الجدّ — في أيّ نوع من العالم كنّا سنعيش؟ ماذا سيكون شكل رؤية واحدة ممكنة للعالم؟

رسالة من المستقبل: أهلًا في منتدى المستقبل العادل ٢٠٤٤ .....

٢٠٤٤: يقف العالم اليوم على مشارف الانتهاء من مرحلة الوقود الأحفوريّ (بما في ذلك المستعمل في الأسمدة التركيبيّة)، وها قد تمّ بالفعل اختبار التأثيرات الإيجابيّة من دون تفسّخات اجتماعيّة كبيرة. لم يتمّ في السنوات الـ ٢٥ الماضية بناء أيّة محطّات فحم أو طاقة نووية جديدة، وقد حسّن التطوّر الهائل في أنظمة الطاقة غير المركزيّة وتلك التي ليست ضمن الشبكة — وأيضًا الحال مع المياه النظيفة والصرف الصحيّ — قد حسّن بشكل كبير حياة المجتمعات الريفيّة والحضريّة الفقيرة حول العالم.

لقد مهّد العدد الضخم للشراكات ثنائيّة ومتعدّدة الأطراف العادلة والمستدامة حول المواد الخام الطريق لـ 'اتّفاقيّة الأمم المتّحدة للموارد' والتي ما تزال، في عامها العاشر من التطبيق، تلاقي النجاح. لقد تمّ حلّ جميع النزاعات الكبيرة حول الموارد محلّيًّا وعالميًّا سلميًّا.

تؤمّن المزارع العضويّة صغيرة ومتوسطّة الحجم حول العالم حق الإنسان في الغذاء. وبما أنّ المبيدات بالكاد تستعمل الآن، فإنّ تعداد النحل قد تضاعف. لقد أمّن إصلاح الأراضي، الذي يحترم الاستخدام المشاعيّ للأرض، حقوق المزارعين الصغار في الأرض. بات النساء والرجال متساوي القدرة على الوصول إلى الموارد المنتِجة ويتشاركون في أعمال الإنتاج وفي أعمال إعادة الإنتاج بشكل منصف سواء من ناحية العمر أو النوع الاجتماعيّ. توفّر الخدمات الزراعيّة الوطنيّة المضافة للمزارعين المعرفة التي تجمع بين ممارسات الإنتاج التقليديّة وتشكيلة من البذور غير الموسومة ببراءة اختراع وبين أحدث المعرفة العلميّة المتعلّقة بإدارة السماد العضويّ لحماية جودة التربة.

بسبب التربية التغذويّة الحديثة، تغيّرت بشكل جوهريّ أنماط الاستهلاك لدى الطبقة الوسطى العالميّة. أصبحت الشعوب تأكل اللحوم مرّة أو مرّتين فقط في الأسبوع، في حين تحوّل ما يقارب نصف سكّان أمريكا الشماليّة وأوروبا إلى الاغتذاء بالنبات — وباتوا اليوم أكثر صحّة. أمّا التعداد الحيوانيّ الذي يتمّ استهلاكه من قبل البشر فقد بات مربوطًا بالمساحة السطحيّة التي يستطاع إطعامه منها. شجّع هذا الأمر وجود حلقات اقتصاديّة محلّيّة ومناطقيّة في جميع أنحاء العالم وخفّف الضغط عن الأرض. لم يوجد اليوم سوق علف عالميّ. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت المواصلات الحديثة، والتعليم والبنية التحتيّة الثقافيّة في تحسي جودة الحياة بشكل كبير في العديد من المناطق الريفيّة.

توفّر اليوم المدن الحديثة مواصلات مجّانيّة للجميع، مقلّصة بذلك العدد الإجماليّ للسيّارات خاصّة الملكيّة بنسبة ٩٠٪ مقارنة بسنة ٢٠١٤. الإجماع العالميّ على خلق حلقة مغلقة واقتصاد صفريّ النفايات قد رفع بقوّة نسب تعافي المعادن والأملاح، خالقًا عددًا كبيرًا من الوظائف الجديدة في التعدين الحضريّ وفي إعادة التدوير في مدن العالم هائلة الحجم.

أصبحت المياه العذبة الآن — وهي التي كانت منذ وقت ليس ببعيد تُعتبر أندر الموارد وسبب النزاع والحرب — أصبحت سببًا رئيسًا للتعاون بين المجتمعات وافرة المياه، بما فيه التعاون العابر للحدود الوطنيّة. من الصعب تخيّل أنّ شركات المياه عامّة المشاعيّة وواسعة الانتشار اليوم، كانت يومًا تُعتبر وحوشًا غريبة.

شهدنا في العقد الثاني من هذا القرن توجّهًا جديدًا: تباطؤ مطّرد في النسب العالميّة لإزالة الغابات حيث وصل إلى الصفر في سنة ٢٠٢٥. اليوم، بدأ الغطاء الطبيعيّ للغابات على كوكبنا بالتزايد مرّة أخرى، والأهم من ذلك: أصبحت حقوق الشعوب في الغابات حقوقًا مصانة. بات اليوم من الصعوبة بمكان إيجاد ثقافات أحاديّة. أكثر من ١٠٪ من النظم الإيكولوجيّة محميّ —متجاوزًا بذلك الأهداف الطموحة للاتّفاقيّة المتعلّقة بالتنوّع البيولوجيّ (UNCBD) الموقّعة سنة ١٩٩٢ — والسباق لتحقيق أهداف أعلى مستمر. من الممكن حتّى ملاحظة التنوّع الجديد في المدن عبر الكوكب: أصبحت البستنة الحضريّة حركة جماهيريّة، (معيدة) تشكيل المشهد الصناعيّ والمجتمعات والثقافات.

ربطت الإنترنت كلّ شيء بكلّ شخص. لقد تغلّبت البنية التحتيّة للتكنولوجيّة الجديدة على الفجوة بين المستهلك والمنتِج. الانتهلاك[٥] سائد وكابح لقوّة الأسواق. أصبحت شبكات النظير للنظير (التواصل ضمن المتساويين) هي العمود الفقريّ لقطاع عدم-الربحيّة متزايد النموّ. باتت الرأسماليّة كما نعرفها في مواجهة التحدّي حتى الصميم. أصبح عمل الرعاية مدرَكًا على حقيقته: الشرط المسبق للقدرة البشريّة على العمل.

٥. الانتهلاك نحت لغويّ لمقابلة كلمة prosumerism - المترجمة

٥. استراتيجيّات من أجل مستقبل عادل

إنّ العديد من المبادرات الجيدّة جارية بالفعل؛ وهي في حاجة إلى التعزيز. يمكن لمنظوريّة جديدة، منظوريّة لا مفرّ لها من الجمع بين الديمقراطيّة والإيكولوجيا وحقوق الإنسان، أن تساعد على المضيّ قدمًا في طريق قادر على إحداث تحوّل حقيقيّ بدلًا من الغرق في إحداث تغيّرات طفيفة متدرّجة والاستمرار في العمل كالمعتاد. لا يمكن حلّ المشاكل الصميميّة برؤيّة مقيّدة بقطاع. يوجد حاجة لمعالجة علاقات القوّة ضمن جميع مستويات المجتمعات من أجل الابتعاد عن المنظوريّة المهيمنة للأسواق الليبراليّة التي تخدم التنمية الشموليّة. تهدف سياسة الموارد، في هذا السياق، إلى إنتاج المزيد من الإنصاف فيما يتعلّق بمن يسيطر، من يملك، من له القدرة على الوصول، ومن يقرّر بشأن كيف يتفاعل البشر والمجتمع مع الطبيعة. تتطلّب الأجندة التحوّليّة الحقّة نقلة جوهريّة في الإنتاج، والاستهلاك وأنماط الحياة، والاعتراف المتساوي بعمل الرعاية وتكامليّته. يمكن لسياسة الموارد أن تساعد على تشكيل تلك الأجندة.

غير أنّ هذه المذكّرة لا تحاول أن تقدّم مخطّطًا عالميًّا للحلول. هي بالكاد تقدّم منظوريّة جديدة ومشتركة، وعددًا من الحقول الممكنة للتدخّل، مركّزة على المستوى الدوليّ. سيتوجّب على كلّ منطقة أن تحدّد أيّة مقاربة هي الأفضل والأنسب لمعالجة التحدّيات الخاصّة بتلك المنطقة، وعليها أيضًا أن تحدّد أيّة تحالفات هي في حاجة إليها المضيّ قدمًا في تلك المقاربة.

«نحن نعتبر أنّه من المناسب أكثر (مفاهيميًّا وسياسيًّا) الحديث عن الإقليم' بدلًا من الفكرة الاختزاليّة المتمثّلة في 'الموارد' الأساسيّة في طرحهم. يمكّننا مفهوم الإقليم من أن نفهم بشكل أفضل مجموعة الأبعاد الديناميكيّة (الاجتماعيّة، والجغرافيّة، والثقافيّة، والاقتصاديّة) المعبّر عنها ضمن السياق المحلّيّ.»

ماليك فيركوفيك، ريكاريدو ألبرتو غالفيز كاراسكو، ماريا سيسيليا ريفز، بيتزابيت موريرو، آنا دي بانغراشيو، مايانا تايكزيريا، سينثيا بارنهو
موفدو ورشة عمل المستقبل من كونو سوور (المخروط الجنوبيّ في أمريكا الجنوبيّة)

تشبه المنظوريّة الجديدة المقترحة هنا الشبكة أو النظام المركّب. يوجد في أمريكا اللاتينيّة جدل قويّ حول مصطلح 'الأقاليم' ('تيريتوريو' بالإسبانيّة والبرتغاليّة)، وهو مصطلح التقطته، منذ ذاك الحين، مناطق ولغات أخرى (الفرنسيّة: 'تيريتوار'، الإيطاليّة: 'تيريتوريو') غير أنّه لم يصبح بعد شائع الاستخدام بذات المعنى حول العالم. تختلف الفكرة المتمثّلة في 'أرض الجمهور'، أو 'أرض الأسلاف' في أفريقيا عن فكرة 'الأقاليم'. تفترض مقاربة الأقاليم أنّ كلّ منطقة تتكوّن من مجموعة مركّبة من التفاعلات بين الطبيعة، والبشر، والمصالح، وعلاقات القوّة والثقافات، والتي تكون متجدّدة التأثّر بفاعلين ومصالح 'خارجيّة'. إنّ السوق العالميّ والعلاقات الجيوسياسيّة بين الدول والمناطق هي أيضًا شبكات ونظم مركّبة تتّسم بالنزاعات والصراعات وعلاقات القوّة. تتفاعل هذه النزاعات مع وتؤثّر في الأقاليم. فقط من خلال

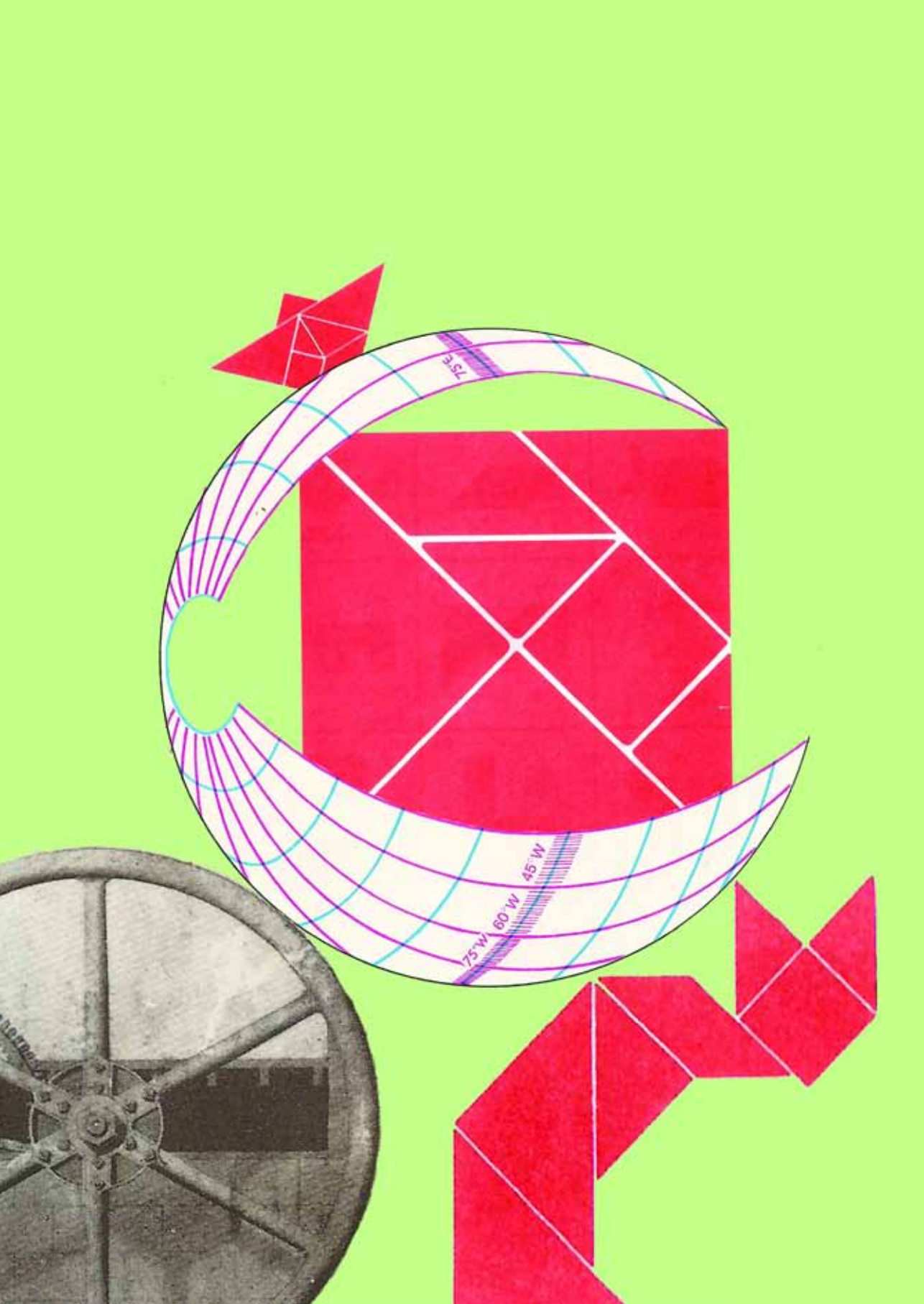
75°E
75°W
60°W
45°W

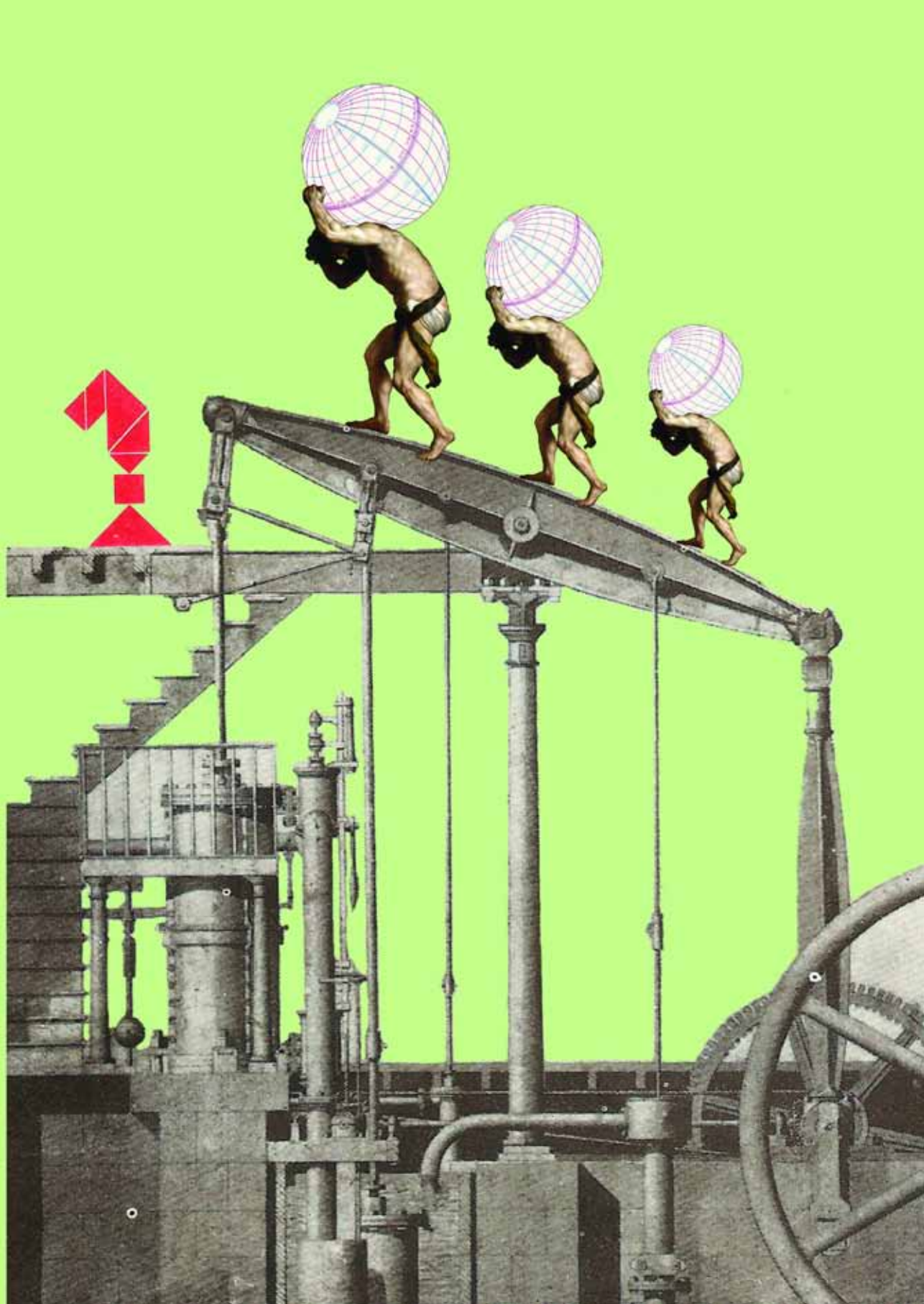

النظر إلى هذه الشبكة بمنظار حقوق الإنسان والديمقراطيّة والثقافة والعدالة البيئيّة. يمكن للفرد أن يفهم ويحدّد الحلول الممكنة الجامعة بين الاستدامة والعدالة.

تجري سياسة الموارد على كلّ مستوى سياسيّ – الدوليّ، الوطنيّ، المناطقيّ، والمحلّيّ – وعلى كلّ مستوى منها أن يواجه تحدّيات استراتيجيّة مختلفة. دون إغفال ما تمّ ذكره، تقدّم هذه المذكّرة ثلاث طرق أساسيّة إلى الأمام يمكنها أن تشكّل الأساس لإستراتيجيّة سياسة الموارد التي يتوجّب عليها في نهاية المطاف أن تُترجم وتُكيَّف وفق الاحتياجات والظروف المحلّيّة والوطنيّة. بما أنّ النزاعات وبنى القوّة تمتاز بخصوصيّة عالية متعلّقة بالمستويين الوطنيّ والمحلّيّ اللذين تحدث ضمنهما، لا يمكن لهذه المذكّرة سوى أن تقدّم منظوريّة عامّة.

مع ذلك، تحاول المذكّرة أن تركّز الانتباه على بعض الاستراتيجيّات على المستويين الدوليّ والعالميّ. تستطيع المؤسّسات الدوليّة، مثل أجسام واتفاقيّات الأمم المتّحدة أو بنوك التنمية متعدّدة الأطراف أو نوادي الحكومات متباينة الأطراف – على عكس ما تفعل في الغالب اليوم – تستطيع أن تخلق محيطًا ممكّنًا لاحترام البيئة وحقوق الانسان من خلال صون الديمقراطيّة. ستلهم تأثيرات نظام دوليّ كهذا السياق الوطنيّ والمحلّيّ وتقوده. المتطلّب الاشتراطيّ لهذه الاستراتيجيّات: تحتاج بنى القوّة المختلفة ضمن شبكة الأقاليم، بداية، لأن يتمّ تحليلها وفهمها وجعلها مرئيّة، وأخيرًا، أن يتمّ الاعتراف بها على جميع المستويات.

أ) ضمان حقوق الناس والطبيعة فوق الأسواق والمكاسب وتمكين الشعوب من المطالبة بحقوقها وتحقيقها

لا تكون عادة الأطر القانونيّة القائمة، خاصّة حين يتعلّق الأمر بحقوق الإنسان والحقوق البيئيّة، سيّئة على الورق. يوجد بعض الأمثلة الجيّدة على المواضيع التي جرى عليها مؤخّرًا تطوّر بعد سنوات من الكفاح الذي خاضه المجتمع المدنيّ، والمجتمعات والحركات المجتمعيّة. من هذه الأمثلة: بروتوكول ناغويا (بشأن الحصول على الموارد الجينيّة والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامه)؛ الموافقة الحرّة المسبقة المستنيرة (FPIC) للشعوب الأصليّة؛ دليل العناية الواجبة للشركات ومتطلّبات الشفافيّة. تبقى المشكلة، بالنسبة لأجزاء كبيرة من سكّان الكوكب، في أنّ العديد من هذه الحقوق (والالتزامات) موجود فقط على الورق. تحتاج هذه الحقوق إلى تعزيز، والشعوب في حاجة لمعرفة حقوقها مثلما هي في حاجة إلى الحق في المعرفة. إنّ من شأن ذلك أن يقوّيها للمطالبة بحقوقها في المحاكم أينما وكيفما تطلّب الأمر. حتّى تتمكّن الشعوب من المشاركة التامّة وجعل أصواتها ومصالحها مسموعة، يتوجّب عليها أن تعرف ما هو الذي على المحكّ. يتضمّن هذا أيضًا القضايا التي لها تبعات وطنيّة ودوليّة وعالميّة.

تتظاهر المجتمعات، والأفراد، والحركات المجتمعيّة والبيئيّة حول العالم ضدّ المناجم الكبيرة، وتكافح من أجل حقّ الإنسان في المياه، وتناهض الاستحواذ على الأراضي، وتصرّ على الموافقة الحرّة المسبقة المستنيرة. غالبًا ما تكون الحكومات قد وقّعت على المعاهدات الدوليّة التي من المفترض أن تجعل إساءة استخدام حقوق الإنسان مستحيلة. لكن يتبيّن، في العديد من الحالات، أنّ هذه المعاهدات مجرّد كلمات على ورق، لأنّ المؤسّسات المعنيّة بفرض هذه المعاهدات تكون إمّا ضعيفة جدًّا أو غير موجودة أصلا. بل

إنّ العدالة بحدّ ذاتها تكون في بعض الأحيان بعيدة المنال. فالمحاكم والقوانين هي انعكاس لعلاقات القوّة غير المتكافئة في المجتمع الذي أنتجها. يجب على التمكين، والبناء المؤسّسيّ، واستراتيجيّات التشريع أن تعمل يدًا بيد لكي تؤدّي إلى تحوّل السلطة. في سياق سياسة الموارد، من الممكن أن يأخذ هذا معنى تمكين المجتمعات المحلّيّة لممارسة والتأكيد على حقوقها (الفرديّة والجماعيّة) فيما يتعلّق بالأرض، والمياه، والغابات، والموارد الجينيّة، والمعرفة التقليديّة، إلخ، على أن يكون هذا التأكيد وهذه الممارسة للحقوق في المحاكم ضدّ مصالح الشركات والحكومات. هناك حاجة إلى إبداعات وتجديدات قانونيّة على أنظمة حقوق الملكيّة بما يتجاوز الأشكال الموجودة حاليًّا. تحتاج مثل هذه الاستراتيجيّة لأن تكون فائقة الحساسيّة فيما يتعلّق بالنزاعات القائمة وتلك التي من الممكن أن تحصل ضمن أو بين المجتمعات وأفراد المجتمع الواحد.

«إنّ الزخم لإعادة تمكين الناس وإعادة تأسيس ارتباطاتهم بالموارد الطبيعيّة محتوم اليوم. إنّ رفع وعي الشعوب بحقوقها في الموارد الطبيعيّة هو الأرضيّة الأساس لبناء تيّار التغيير الذي سيولّد كتلة حرجة واعية ونشطة، وهي التي ستضغط على صنّاع القرار لتصميم سياساتهم بمنظار أكثر استدامة وأكثر شموليّة»

منى دجّاني

موفد ورشة عمل المستقبل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتركيا

يتوجّب على المؤسّسات (الدوليّة) متعدّدة الأطراف أن تضع مبادئ توجيهيّة لكيفيّة وضع أطر للبيئة ولحقوق إنسان وللديمقراطيّة، بحيث تستخدمها القوانين الوطنيّة والمبادرات المحلّيّة، بما في ذلك الالتزامات الخارجة عن نطاق التشريع الوطنيّ. هذا يعني أنّ على الدول الالتزام القانونيّ بأن تضمن أنّ الاستثمارات التي تقوم بها مؤسّساتها تحترم وتحمي وتفي بحقوق الإنسان في البلدان الأخرى. على سبيل المثال، في الحالات التي تؤدّي أو تساهم استثمارات الشركات الأوروبيّة في انتهاك حقوق الإنسان في بلدان العالم الثالث، فغالبًا ما ينقص المجتمعات المحلّيّة إمّا الوسائل أو الإمكانيّات المؤسّسيّة للكفاح من أجل حقوقها. مع ذلك، فالاتّحاد الأوروبيّ لديه الالتزام القانونيّ لضمان أنّ الاستثمارات الخاصّة بمؤسّساته تحمي وتحترم وتفي بحقوق الإنسان في الدول الأخرى. إنّ الالتزامات الخارجة عن نطاق التشريع الوطنيّ هي ذات أهميّة خاصّة في عالم تتقلّص فيه الحيّزات الديمقراطيّة في العديد من أقاليم العالم.

بناء على ما سبق، يجب إدراج شرط يتعلّق بحقوق الإنسان في نصوص اتّفاقيّات شراكات الموارد، واتّفاقيّات الاستثمار، واتّفاقيّات التجارة، شرط مختلف تمامًا عمّا هو موجود اليوم في اتّفاقيّات التجارة. فشرط حقوق الإنسان المستخدم حاليًّا يقتصر على المعاقبة حين تكون تدابير الإنتاج 'غير عادلة'، والتي في النهاية لا تصبّ في مصلحة أحد شركاء التجارة. هذا يعني أنّ بإمكان إحدى الدول أن تسحب (أو تقلّص) الوصول التفضيليّ إلى الأسواق من الدولة الأخرى إذا ما فشل الشريك التجاريّ في حماية حقوق الإنسان (على سبيل المثال البضائع المنتجة بعمالة الأطفال). وبالتالي يمكن أن تبيع المنتج بسعر أقلّ من البلد الأمّ. يجب أن يرتبط شرط حقوق الإنسان الجديد، والذي يجب أن يكون قابلًا فعلًا للتطبيق، بالاتّفاقيّة ذاتها، وأن يراقب ما إذا كانت التطوّرات الحاصلة ضمن الاتّفاقيّة تؤدّي إلى أيّة انتهاكات لحقوق الإنسان. سيكون هذا اعتراف جدّيّ بالالتزامات الخارجة عن نطاق التشريع الوطنيّ في إطار حقوق الإنسان.

«تحتاج الحكومات المعنيّة إلى الخروج بإطار عمل قانونيّ يضمن حماية جميع حقوق المواطنين بحصّة عادلة من مواردهم الطبيعيّة، والحقّ في التعويض الملائم في حالة تأثّرهم بأنشطة استغلال الموارد، وحماية بيئتنا.»

إريك أوينو أوندورو، تاميرو سيساي ميسغاناو، فلورينتينا يوليوس كيديكا

موفدو ورشة عمل المستقبل من شرق أفريقيا والقرن الأفريقيّ

تُعتبر 'الخطوط التوجيهيّة الطوعيّة بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات' – التي تمّ تطويرها في مكتب لجنة الأمن الغذائيّ العالميّ (CFS) – تُعتبر عمليّة هامّة مثلما تُعتبر نتاجًا يصلح للتعلّم منه في هذا الصدد. إنّ هذه 'الخطوط التوجيهيّة للحيازة' لافتة للنظر للغاية لأنّها المرّة الأولى التي تستطيع فيها عمليّة شاملة جدًّا كهذه أن تمكّن مشاركة فاعلة للمجتمع المدنيّ على مستوى الأمم المتّحدة، سواء ضمن المفاوضات أو تطوير هذه الخطوط التوجيهيّة. السبب الآخر الهامّ هو المنظور الشموليّ لحقوق الإنسان في هذه الوثيقة. ونتيجة لذلك، أصبح المجتمع المدنيّ حول العالم داعمًا قويًّا لهذه الاتّفاقيّة.

تصوغ الخطوط التوجيهيّة أهدافها الأساسيّة كالتالي: «تسعى هذه الخطوط التوجيهيّة الطوعيّة إلى تحسين حوكمة حيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات. وتسعى إلى تحقيق ذلك لصالح الجميع، مع التركيز على المجموعات الضعيفة والمهمّشة من الأشخاص، بهدف تحقيق الأمن الغذائيّ والإدراك التدرّجيّ بالحقّ في الغذاء الكافي، والقضاء على الفقر، وتوفير سبل المعيشة المستدامة، والاستقرار الاجتماعيّ، وأمن المسكن، والتنمية الريفيّة، والحماية البيئيّة، والتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة المستدامة. ويجب أن تكون كلّ البرامج والسياسات، والمساعدات التقنيّة الآيلة إلى تحسين حوكمة الحيازة عبر تنفيذ هذه الخطوط التوجيهيّة متّسقة مع التزامات الدول القائمة بموجب القانون الدوليّ، بما في ذلك الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان وصكوك دوليّة أخرى متعلّقة بهذه الحقوق.»

بالرغم من كون 'الخطوط التوجيهيّة للحيازة' طوعيّة، إلّا أنّها تشير باستمرار إلى إطار حقوق الإنسان – الذي هو ملزم لجميع الدول الموقّعة. إذًا، فإطار العمل الخاصّ بحقوق الإنسان يمكّن التنفيذ السياسيّ لهذه الخطوط التوجيهيّة. لا يوجد أيّة اتّفاقيّة (أو قانون) منفّذة أو مطبّقة بشكل تلقائيّ. الضغط الشعبيّ، والتعبئة والتنظيم للمطالبة بتنفيذ وتطبيق الاحتياطات المسبقة الإيجابيّة، هي أمور مطلوبة لإعطاء الحياة لأيّ اتّفاقيّة (أو قانون) ولجعلها تعمل كقوّة تغيير مجتمعيّ. وعليه، فقط العمليّة الشموليّة هي القادرة على إلزام المجتمع المدنيّ باستخدام إطار سياسيّ معيّن أو دعم قانون معيّن، بما فيه الكفاح على الأرض، موفّرًا القوّة المطلوبة لتحقيقه وتطبيقه.

ب) وقف تمركز القوّة وإرجاع القدرة على الوصول والسيطرة على الموارد الطبيعيّة، ورأس المال الماليّ، والتكنولوجيا، إلى أيدي الناس

ليس فقط حجم الشركات هو الإشكاليّ ('أكبر من أن تفشل أو أن تسجن')، وإنّما نموذج العمل بحدّ ذاته إشكاليّ أيضًا كونه يضع الكسب فوق الناس. إنّ الخطوة الأولى في الاتّجاه الصحيح هي تعقّب وفضح قوّة الشركة وقدرتها على أن تضع السياسة على المستوى الوطنيّ والدوليّ فق قبضتها. هذا يتطلّب البحث، ثمّ الحشد، وفي نهاية المطاف التشريع.

إنّ أكبر تمركز للقوّة اليوم هو تراكم الرأسمال الماليّ. المؤسّسات الماليّة والبنوك (الخاصّة والعامّة) هي الجهات الفاعلة الرئيسة حين يتعلّق الأمر بالاستثمارات الكبيرة في الموارد (الأرض، التعدين، الوقود الأحفوريّ، إلخ). كما وتعلب دورًا رئيسًا في السماح للنخب السياسيّة باختلاس المال العامّ وإخفائه في الملاذ الضريبيّ. تحتاج سياسة الموارد لأن تسير جنبًا إلى جنب مع تنظيم للأسواق الماليّة، ومع عدالة ضرائبيّة (بما في ذلك الضرائب على المعاملات الماليّة)، وحظر على غسيل الأموال وغيرها من المعايير التي تهدف إلى إعادة توزيع القوّة الماليّة (الدخل والأملاك). كما عليها أن تجعل من المستحيل لأولئك الذين يملكون المال أن يشتروا القرار السياسيّ الذي في صالحهم. ستجلب الضرائب على الاستخراج الإيرادات للدول النامية والتي يجب أن تخصّص للأقاليم والشعوب ذات العلاقة. يشكّل التنظيم الملزم لشفافيّة الإيرادات في قطاع الموارد الطبيعيّة، والذي تمّ وضعه في الولايات المتّحدة الأمريكيّة وأوروبا، خطوة صغيرة جدًّا في الاتّجاه الصحيح ويجب أن يتمّ توسيعها لتغطّي كامل سلسلة القيمة وغيرها من القطاعات. كون هذا التشريع كان صعب التمرير في المقام الأوّل، وهو الآن يواجه معارضة شرسة من قبل الصناعة، يدلّ على أنّه يهدّد حجر الزاوية في نموذج عملهم.

«لكنّ الإفصاح عن الدفعات بعيد جدًّا عن أن يكون كافيًا لضمان شفافيّة وامتثال الاستثمار الخارجيّ للقطاع الاستخراجيّ الصينيّ. بالتوازي مع الموجود حاليًّا من تقارير المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات (CSR)، نعتقد أنّ على شركات الاستخراج الصينيّة أن تصدر تقارير منفصلة تتعلّق بالامتثال لمكافحة الفساد من أجل الإفصاح عن نشاطاتها من المنع إلى الكشف إلى معاقبة الدفعات غير القانونيّة وحالات عدم الامتثال".

تينغ زو
موفد ورشة عمل المستقبل من جنوب شرق آسيا والصين

عندما يتعلق الأمر بمحاربة تفوق الأسواق، يوجد كفاح سياسيّ واحد هامّ هو مقاومة تطبيق أو توسيع آليّات مقاصّة السوق الجديدة التي تدّعي حماية الطبيعة ولكنّها في الواقع تسمح - غالبًا بمساعدة الفاعلين في السوق الماليّ – باستمرار العمل كالمعتاد لأولئك الذين يملكون المال للإفلات. أحد أهمّ المنابر لمقاومة هذا الحلّ الكاذب هو سياسة المناخ الدوليّة حيث يشكّل التوسّع في برامج تجارة الكربون وفكرة دمج الكربون الحيويّ (في الغابات والتربة) كمقاصّة للانبعاثات القائمة على الوقود الأحفوريّ، يشكّل خطرًا على سلامة النظام المناخيّ مثلما يعرّض للخطر سبل العيش والحقوق المحلّيّة، خاصّة من خلال تطويق آخر المشاعيّات (الغابات، الأرض، الماء، إلخ).

يوجد تركيز اهتمام آخر يجب أن يُسلَّط على الشركات الساعية حاليًّا إلى كسب السيطرة على الكتلة الحيويّة، والموارد الجينيّة، والتكنولوجيّات التي هم في حاجتها من أجل السيطرة، في المستقبل، على 'الاقتصاد الأخضر'. في هذا الصدد، من الأهميّة بمكان النضال من أجل تكنولوجيّات مفتوحة النفاذ، ومن أجل البذور والسلالات – المزيد من النضال ضدّ الشكل الحديث من تطويق المشاعيّات. لقد تمّ تنظيم الجوانب ذات العلاقة بالتجارة الخاصّة ببراءات الاختراع في اتّفاقيّات التجارة والاستثمار تحت اتّفاقيّة تربيز (جوانب حقوق الملكيّة الفكريّة المتّصلة بالتجارة TRIPS). يجب أن لا يكون هناك نظام، بموجب تربيز، يمكنه أن يؤثّر على النفاذ الحرّ للمنتجين إلى البذور والسلالات وغيرها من التكنولوجيّات. ستعالج تقييمات أثر حقوق الإنسان وبنود حقوق الإنسان كما تمّ وصفها أعلاه مشاكل انتهاكات حقوق الإنسان من قبل تنظيم براءات الاختراع.

«عن طريق ائتمان المجتمعات، سيتمّ تأسيس الثقة والعلاقات المتبادلة من خلال التشاور والاتّصالات المستمرّة من بداية المشاريع. ينبغي أن تكون المجتمعات مطّلعة على الفوائد، والأثر، والإسهامات المتوقّعة تجاه تنمية البلد، وأيّة فوائد ستجلب هذه المشاريع إلى المجتمعات المستهدفة».

محمّد تواب ستانيكزاي
موفد ورشة المستقبل من شرق آسيا

في سياق التحرير الهائل للتجارة والاستثمار، مرّ عقدان من تسارع التطوير والنشر التكنولوجيّ، تركا البشريّة في مضيق أسوأ بكثير ممّا كانت فيه عندما كان مفهوم التنمية المستدامة ما يزال في مستهلّه. آن الأوان للتفكير مرّة أخرى في التكنولوجيّا. إنّ التكنولوجيّات عالية المخاطر الجديدة، التي تتراوح ما بين بالغة الصغر (البيولوجيا التركيبيّة، تكنولوجيا النانو) إلى بالغة الكبر (الهندسة الجيولوجيّة)، تتطوّر بسرعة. يعد المروّجون لهذه التكنولوجيّات أنّ لديهم مفاتيح حل التغيّر المناخيّ، والجوع في العالم، ونقص الطاقة، وفقدان التنوّع الحيويّ. غير أنّه غالبًا ما يتمّ تجاهل مبدأ الاحترازيّة، والتبعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في خضّم الاندفاع إلى نشر آخر صيحات 'الحلّ التكنولوجيّ". يحتاج المستوى الدوليّ أن يضع قواعد للتطبيق الصارم لمبدأ الاحترازيّة وصيغة شفّافة وتشاركيّة لتقييم التكنولوجيّا.

ج) تحويل الإنتاج، والاستهلاك، وسبل العيش نحو العدالة الاجتماعيّة-الإيكولوجيّة

لا يستطيع المجتمع أن يسمح لنفسه بالنظر إلى الطبيعة كوفرة إلّا إذا جرّأ على تغيير تفاعلاته مع الطبيعة. أوّلًا وقبل كلّ شيء، يحتاج الجميع إلى الحصول على حصّته أو حصّتها 'العادلة' من الطبيعة. هذا يعني نقلة في علاقات القوّة بين الرجال والنساء كما بين الأجيال والأعمار والطبقات، إلخ. لن يتحقّق هذا إلّا إذا قلّصت الطبقتان الوسطى والعليا العالميّتان استهلاكهما، وزادتا من نجاعة استخدام الموارد ورسّختا استراتيجيّات صفريّة النفايات واقتصاد مدوّر بالكامل. يمكن للتكنولوجيّات الجديدة أن تساعد في ذلك، لكنّها لن تكون أبدًا كافية، بل ويمكن أن تؤدّي إلى مشاكل جديدة.

إنّ التحوّل الحقيقيّ الذي يحصل في بعض الأماكن حول العالم هو تحوّل حاصل من أسفل إلى أعلى،

وفيه يعيد الناس السيطرة على إمدادات المياه الخاصّة بهم، وعلى شبكات الكهرباء، والموائل الطبيعيّة. في الآونة الأخيرة، وعلى نحو متزايد، بدأ الناس يعالجون وضع الإنتاج والغرض منه وبالتالي تقويض قوّة الشركات الخاصّة والأسواق المبجّلة. يحتاج هذا التحوّل إلى الدعم. أصبح المزيد والمزيد من الناس أكثر وأعمق انشغالًا بمحاولة تشكيل حياتهم الخاصّة والمواقف التي يجدون أنفسهم بها بأساليب شتّى. تتراوح هذه الأساليب من التعبئة واسعة النطاق لإغلاق منجم ومظاهرات حاشدة في الشوارع، إلى نشاط الإعلام المجتمعيّ أو التجميع والتوزيع الجماعيّ لإعانات الكوارث خارج القنوات الحكوميّة. يطالب هؤلاء الناس باستعادة سبل عيشهم وحقوقهم الأساسيّة. بالفعل، لقد تنظّم اليوم الملايين من الناس للدفاع عن غاباتهم ومصايد أسماكهم، وإعادة ابتكار نظم الغذاء المحلّيّ، تنظيم مجتمعات فاعلة على الإنترنت، واستعادة الحيّزات العامّة وتحسين الإشراف البيئيّ. إنّهم يعيدون تخيّل المعنى الحقيقيّ لـ 'التقدّم' والحوكمة. يحدث الكثير من هذا دون ملاحظة ودون أن يكون مرئيًّا لجمهور الإعلام العالميّ. لقد أصبح اكتساب الصوت وجعله مسموعًا أكثر تعقيدًا وصعوبة، بما يتطلّب استراتيجيّات محنّكة وصراعات سياسيّة متزامنة في الداخل والخارج في عدّة ميادين، من المحلّيّ إلى العالميّ.

«في الوقت الذي يمكن فيه لنقاشاتنا أن تصبح ساخنة جدًّا، وفي بعض الأحيان كان من الصعب الاتّفاق على بعض القضايا التي يجب أن نقوم بها، اتّفقنا على معظم المبادئ: إنتاج محلّيّ للبضائع والطاقة، والنفايات كمورد، وقوّة الشركات الاتّحاديّة كتهديد (الاستهلاك المفرط والإنتاج المفرط كأعراض لهذه القوّة)، وحوار أكثر ديمقراطيّة واستدامة حول استخدام الموارد واستغلالها على مستوى غير مركزيّ ولكنّه أيضًا دوليّ-المستوى، والحفاظ على حقوق الإنسان الأساسيّة والحرّيّات المدنيّة؛ جميع هذه المبادئ حاسمة في سعينا نحو الاستدامة.“

نورا فيلدمار، دومينيكا غميريك، زفين يانوفسكي، يوهانا سايدو
موفدو ورشة عمل المستقبل من أوروبا

على المستوى الدوليّ، يمكن للتغيّرات على أنماط الاستهلاك لدى الطبقتين الوسطى والعليا العالميّتين أن تكون أكثر اطّلاعًا نتيجة الناقشات حول أنظمة الحوكمة الاقتصاديّة البديلة مثل الاقتصاد التشاركيّ والمشاعيّات التعاونيّة، والتي يعتمد نجاحها بشكل أقلّ على الإنتاج الموجّه نحو السوق منه على الإنتاج الموجّه نحو الاحتياجات. الذي يجب أن يشكّل اتّجاه السياسة والتنظيم ليس وفورات (اقتصادات) الحجم، وإنّما وفورات (اقتصادات) المجال: ليس النموّ في الناتج المحلّيّ الإجماليّ وإنّما رفاهيّة المجتمع والناس والطبيعة. ستستحثّ المقاربات وأطر العمل فيما يتعلّق بحقوق الإنسان والطبيعة الموصوفة أعلاه، بحدّ ذاتها، أشكالًا جديدة من الإنتاج، والاستهلاك والتجارة.

أحد الأمثلة البارزة سيكون استهلاك اللحوم من قبل الطبقات الوسطى. هذا الاستهلاك الذي يؤدّي إلى الانحطاط البيئيّ، والفقر وانتهاك حقّ الإنسان في الغذاء. في حين أنّ تغيّر نمط الحياة لدى الأفراد هامّ، إلّا أنّه غير كافٍ إلى حدّ بعيد. إنّه من واجب الاتّحاد الأوروبيّ – بما في ذلك من منظوريّة الالتزامات الخارجة عن نطاق التشريع الوطنيّ – تغيير سياسته الزراعيّة فيما يتعلّق بإنتاج اللحوم الصناعيّة. إنّ الدعم السياسيّ والماليّ لإنتاج اللحوم الصناعيّة يؤذي الطبيعة وحقوق الإنسان.

«يوجد حاجّة لأن يكون هناك نقلة في نقطة تركيز حوكمة الموارد من ازدياد الناتج المحلّيّ الإجمالّيّ إلى مقاربة أكثر شموليّة تأخذ بالحسبان التعاون، والرأسمال الاجتماعيّ، والرفاهيّة الاجتماعيّة والنفسيّة وتطلّعات الناس، على سبيل المثال من خلال مقاربة السعادة الوطنيّة الإجماليّة (GNH) لصنع القرار التي استعملت في بوتان.“

ديفيا غوبتا، بيناكي داسغوبتا
موفدا ورشة عمل المستقبل من الهند وجنوب آسيا

تحتاج الموارد والأقاليم المعيّنة إلى أنظمة حوكمة معيّنة، وليس بالضرورة أن تكون لا عامّة (تتحكّم بها الدولة) ولا خاصّة. يوجد على امتداد العالم أنظمة إدارة موارد مشاعيّة-الاعتماد تتسم بالفاعليّة، منها أنظمة متعلّقة بالماء، والغذاء، والبذور، والغابات، والمراعي، وغيرها الكثير من أنظمة الموارد وأنظمة المعرفة، وتتراوح من الحلول المحلّيّة إلى المستوى المناطقيّ. يقع العديد من هذه الأنظمة تحت الضغط الشديد من قبل الخصخصة والتطويق الممارس من الجهات الفاعلة في السوق. يتطلّب التمكين الحقيقيّ 'ثقافات استدامة' جديدة، بقيم تتجاوز النمط الاستهلاكيّ. ثقافات تركّز بالمقابل على التشارك، استعادة أو حماية المشاعيّات، وإعادة تعلّم صيغة 'المشاعيّة' في أجزاء كثيرة من العالم.

٦. ماذا بعد؟

اتّسمت العمليّة التي أدّت إلى صدور هذه المذكّرة بشدّة الإثارة والتحدّي والإلهام. إنّ المعرفة، ووجهات النظر، والرؤى، والاستراتيجيّات التي قامت بتوليدها هي بداية وليس نهاية الحوار العالميّ حول الإنصاف المواردي. يؤمل لوجهة النظر الجديدة ولإطار العمل المعياريّ المقدّمين هنا أن يلهما الغير للارتباط بهذه المذكّرة، وتطويرها وترجمتها إلى سياقاتهم المحلّيّة والمناطقيّة. كما يؤمل لها أيضًا أن توفّر الإلهام لأولئك الذين يبحثون عن حلول على المستوى الدوليّ.

هل ستقرأ الأخبار غدًا؟ اعتمادًا على أيّ بلد من بلدان العالم أنت فيه، ربّما تجد قصصًا عن تعاونيّة غذاء محلّيّة في أوروبا، أو عن الائتمان لأراضي المجتمع المحلّيّ في بروكسل، أو عن منع خطّ أنابيب نفط رمليّ في أمريكا الشماليّة، أو عن تعاون عابر للحدود حول المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أو عن ممرّ أخضر حيويّ جماهيريّ-التمويل في مدينة تورنتو، أو عن منطقة تعدين محظورة في أمريكا الوسطى، أو عن تحوّل في الطاقة في أوروبا الشرقيّة. بغضّ النظر عن مكان سكنك أو عملك – أصبحت القصص عن مستقبل أفضل هي بالفعل في كلّ مكان حولنا. نأمل أن تصبح هذه القصص أكثر وضوحًا على الصعيد العالميّ وأن تتقدّم خطوة خطوة نحو مستقبلاتنا المتخيّلة.

من استخراج النفط الرمليّ في أمريكا الشماليّة والكنغو، إلى شراء الأراضي واسع النطاق في آسيا وأفريقيا، ومن استثمار الصين في منطقة ميكونغ إلى التعدين وإنتاج الصويا في أمريكا اللاتينيّة – باتت 'حمّى الذهب' العالميّة حقيقة. لكنّ كلّ هذا الاستخدام للموارد الطبيعيّة لا يحترم الحدود الإيكولوجيّة لعالمنا، ولا ينتج عنه توزيع عادل للأرباح.

في هذه المذكّرة يتمّ التعريف بنظريّة السياسة الجديدة للنظر إلى النزاعات الراهنة حول استخدام الموارد الطبيعيّة كمجموعة معقّدة من التفاعلات بين الطبيعة، والبشر، والمصالح، وعلاقات القوّة والثقافات. تقدّم مؤسّسة هينرش بل الألمانيّة بهذا النصّ منظوريّة تجمع بين الديمقراطيّة، والإيكولوجيا، وحقوق الإنسان، وتضع طرقًا أساسيّة للمضيّ قدمًا، طرقًا يمكنها أن تشكّل أساس 'سياسة الموارد' العادلة والمستدامة.